C

C 89/INF/10
October 1989

المؤتمر العام

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، روما

A

الدورة الخامسة والعشرون

روما، ١١-١٩٨٩/١١/٣٠

تنفيذ توصيات المؤتمرات الاقليمية لعام ١٩٨٨

المحتويات

	الصفحات
المؤتمر الاقليمى الخامس عشر لأفريقيا	١
المؤتمر الاقليمى التاسع عشر لآسيا والمحيط الهادى	٢١
المؤتمر الاقليمى السادس عشر لأوروبا	٣٢
المؤتمر الاقليمى العشرون لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى	٣٧
المؤتمر الاقليمى التاسع عشر لمنظمة الأغذية والزراعة فى الشرق الأدنى	٤٦

W/Z 5056/AR

المؤتمر الاقليمى الخامس عشر لأفريقيا

موريشيوس ، ٤/٢٦ - ١٩٨٨/٥/٤

فيما يلى موجز للاجراءات التى اتخذت بشأن التوصيات الموجهة الى المنظمة .

البيانات القطرية والمداولات العامة

ان المؤتمر :

"دعا الى تعزيز برنامج التعاون الفنى فى المنظمة" .

أدرج المدير العام فى برنامج العمل والميزانية المقترح للفترة ١٩٩٠-١٩٩١ زيادة برامجية صافية قدرها ١ر٧٥ مليون دولار لبرنامج التعاون الفنى .

"أكد من جديد الدور فائق الأهمية والفريد الذى يضطلع به المكتب الاقليمى للمنظمة فى أفريقيا باعتباره الساعد الاقليمى للمنظمة فى تشجيع التكامل والتنمية على المستويين الاقليمى وشبه الاقليمى من خلال المنظمات الحكومية الدولية الأفريقية والمشروعات الاقليمية ، وشبكات التعاون الفنى وبقية أجهزة التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية" .

واصلت المنظمة ، من خلال المكتب الاقليمى لأفريقيا ، تقديم الدعم الى المنظمات الحكومية الدولية الأفريقية التى تشجع التكامل الاقتصادى والتعاون الفنى بين بلدان الاقليم .

وساعد المكتب الاقليمى لأفريقيا أمانة الاتحاد الاقتصادى لدول غربى أفريقيا فى تقديم دراسة عن تجربة سياسات الأسعار الزراعية فى اقليم الاتحاد الى الاجتماع الأول لمدراء البلدان الأعضاء فى الاتحاد المذكور الذى عقد فى كوتونو، (بينان) خلال الفترة ١٩-١٩٨٨/١٢/٢١ . وكان هدف الدراسة تنسيق سياسات تسعير المنتجات الزراعية وتشجيع التعاون الاقتصادى شبه الاقليمى. وساعد المكتب الاقليمى لأفريقيا الاتحاد الاقتصادى لدول غربى أفريقيا فى ادماج التوصيات الخاصة بالمجموعات البرامجية الواردة لدراسة سياسات الأسعار ضمن اقتراح بشأن سياسة زراعية مشتركة لغرب أفريقيا ، نوقشت أثناء الاجتماع الثالث عشر لهيئة الصناعة والزراعة والموارد الطبيعية التابعة للاتحاد الاقتصادى لدول غربى أفريقيا الذى عقد فى لومى، توغو فى الفترة ١ - ١٩٨٩/٥/٩ .

وقام المكتب الاقليمى لأفريقيا خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ بصياغة ١٣ مشروعا انمائيا تشغيليا وموءسسيا لتنفيذها خلال الفترة المالية ١٩٩٠-١٩٩١ وذلك فى اطار شبكة التعاون الفنى لادارة المشروعات الزراعية. وقد أعد مشروع اقليمى عن "استغلال الحياة البرية فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى" بقصد تنفيذه فى أقرب وقت ممكن. وبدأ العمل باتخاذ سلسلة من الاجراءات لتنفيذ خطة عمل الغابات الاستوائية مثل البرنامج التعاونى الاقليمى لاستخدام حطب الوقود فى التنمية الريفية، والشبكة الاقليمية لغابات المناطق القاحلة ومكافحة التصحر. كما بدأ المكتب الاقليمى لأفريقيا باجراءات انشاء شبكات التعاون الفنى فى مجالات : التوسع فى اكثار المجترات الصغيرة فى ستة بلدان أعضاء فى الاتحاد الجمركى والاقتصادى لأفريقيا الوسطى، وشبكات البحوث الزراعية والارشاد الزراعى فى أفريقيا، ونقل تكنولوجيا المعالجة المعروفة باسم Chorkor Smoker داخل الاقليم، واللجان المعنية بمعاملات التربة فى غرب ووسط وجنوب أفريقيا، وتنمية الأراضى الغدقة وادارتها .

"حث المنظمة على زيادة النشاط الموجه الى تشجيع التعاون الفنى بين البلدان الأفريقية عن طريق المكتب الاقليمى لأفريقيا، بما فى ذلك مجال الميكنة الزراعية" .

زاد المكتب الاقليمى لأفريقيا النصيب الذى يخصص فى موارده للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ لتشجيع نشاطات التعاون الفنى فيما بين البلدان الافريقية من خلال شبكات التعاون الفنى. وكان من نتيجة ذلك أن بدأ عمل عشر شبكات للتعاون الفنى خلال الفترة المالية ١٩٨٨-١٩٨٩، على حين واصل المكتب الاقليمى لافريقيا تعاونه مع المنظمات الحكومية الدولية الأفريقية فى مجالات التكامل الاقتصادى، وانتاج النباتات ووقايتها، ومكافحة الأمراض الحيوانية، ومصايد الأسماك، والغابات، والتنمية الريفية، وتنمية الأراضى والمياه، والعلم والتكنولوجيا، واحصاءات التغذية والزراعة. كذلك تعاون المكتب الاقليمى لأفريقيا فى انشاء وتشغيل الشبكات التى ترعاها منظمات أخرى ولاسيما شبكات موءتمر الوزراء الأفارقة للبيئة الذى نظمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف فى منطقة السهل، والمعهد الدولى للزراعة الاستوائية .

وتشجع المنظمة التعاون الاقتصادى والتقنى فيما بين البلدان النامية فى أفريقيا فى مجال ميكنة الزراعة عن طريق تقديم الدعم الى الحكومات فى اعداد الاستراتيجيات القطرية للميكنة الزراعية، التى سوف تشكل أساسا لتحديد نوع ونطاق التعاون الاقتصادى والفنى. وقد أبدت بعض البلدان من بينها اثيوبيا وكينيا وملاوى اهتماما شديدا باعداد استراتيجية قطرية للميكنة .

"طلب أن ترصد المنظمة بقدر أكبر من الدقة مدى تنفيذ الدول الأعضاء لبرنامج الأمم المتحدة للانعاش الاقتصادى والتنمية فى افريقيا وللتوصيات الصادرة عن الدراسة التى أعدتها المنظمة عن الزراعة فى أفريقيا" .

أمكن اجراء رصد دقيق لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة للانعاش الاقتصادى والتنمية فى افريقيا عن طريق جملة أمور من بينها المشاركة فى عمل فريق المهمات المشترك بين الوكالات المعنى ببرنامج عمل الأمم المتحدة للانعاش الاقتصادى والتنمية فى افريقيا، وتقديم التوجيهات بشأن السياسات وكذلك تقديم خدمات الدعم لقسم الزراعة المشترك بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا والمنظمة، واجراء دراسات تكميلية ولاسيما بشأن تنفيذ برامج المواءمة الهيكلية فى الاقليم والآثار الناجمة عنها. وقد سارت المنظمة فى عملية وضع برنامج العمل والميزانية للفترتين ١٩٨٨-١٩٨٩ و ١٩٩٠-١٩٩١ على هدى التوصيات الصادرة عن دراسة المنظمة للزراعة فى أفريقيا: الخمسة والعشرون عاما القادمة. وتركزت نشاطات المكتب الاقليمى لأفريقيا بصفة خاصة على تحسين الحوافز الزراعية، والمدخلات والمؤسسات والبنية الأساسية الخاصة بالزراعة. واهتم المكتب كذلك بصفة خاصة بالنشاطات ذات الصلة بالتنمية المعتمدة على صيانة الموارد، مثل الحد من تعرية التربة، وصيانة الرعى المشاع، والتغلب على أزمة حطب الوقود، ورفع مستويات الادارة للرى الحالى الواسع النطاق، واستحداث الرى على مستوى القرى الصغيرة والمزارع. وتساعد المنظمة، بصفة عامة، الدول الأعضاء، كلما طلب منها ذلك، فى تنفيذ السياسات والبرامج والمشروعات لبلوغ هذه الأهداف الانمائية على نحو ما توصى به الزراعة فى أفريقيا: الخمسة وعشرون عاما القادمة وبرنامج عمل الأمم المتحدة للانعاش الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا،

"أيد المؤتمر تأييدا كاملا اهتمام المنظمة بصغار المزارعين والشباب والنساء فى مجال انتاج الأغذية".

نفذت المنظمة فى اطار برنامج المشاركة الشعبية مشروعات رائدة فى ثمانية بلدان فى افريقيا، مما ساعد فى تكوين مئات المجموعات الصغيرة غير الرسمية وأفاد عشرات الآلاف من السكان. وتتلقى هذه الجهود الميدانية دعما من النشاطات النظيرة فى البرنامج العادى التى ترمى الى تطوير منهجيات تشغيلية مناسبة بهدف دمج منهجيات وعناصر المشاركة فى مشروعات واسعة النطاق وبرامج التنمية الريفية .

وقد ووفق على المشروعات القطرية التى وضعت استجابة لهذه التوصية خلال الفترة المالية ١٩٨٨-١٩٨٩ وبدأ تنفيذها فى ملاوى وسيراليون. وبدأ مشروع جديد خاص بالمرأة والسكان والتنمية الريفية فى أوغندا، ومددت المشروعات فى ليسوتو وتنزانيا وزمبابوى لمراحل تنفيذ ثانية بعد أن حققت نتائج ايجابية أيدتها بعثات الاستعراض الثلاثية. يضاف الى ذلك اجراء سلسلة من الدراسات عن "تحليل لمدى استفادة نساء الريف من مشروعات الائتمان" فى كينيا وملاوى وسيراليون وزامبيا وزمبابوى، ثم صدرت بعد ذلك ضمن مطبوعات المنظمة .

ونظمت حلقات دراسية عملية فى زامبيا (أغسطس/آب ١٩٨٨) وفى الكونغو (ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٨) عن الآليات الاقليمية الخاصة بسياسات الاصلاح الزراعى التى يراد بها دعم المزارعين ذوى الحيازات الصغيرة. وفى عام ١٩٨٩ نظمت مائدة مستديرة اقليمية فى عروشا، تناولت مسائل محددة تتعلق بصغار المزارعين منها تأثير التغييرات فى حيازة الأرض على موارد الملكية المشتركة مع التركيز على برامج المواءمة الهيكلية.

واستمر العمل على تحسين مستوى خدمات دعم الارشاد الزراعى المخصص لنساء الريف فى ١٩٨٩. وبفضل أموال الأمانة أمكن عقد حلقات دراسية عملية فى ملاوى وزمبابوى كجزء من متابعة الحلقة الدراسية العملية التى عقدت فى هرارى، زيمبابوى، فى أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٧، على حين نفذت أعمال تحضيرية لمساعدة بوركينا فاسو والسنغال على تنفيذ نشاطات مماثلة. ومن المقرر استجابة لتوصيات المؤتمر أن تشمل المساعدات المقدمة فى المستقبل فى مجال الارشاد الزراعى والتدريب، الموجه لدعم دور المزارعين والشباب والنساء فى انتاج الأغذية سياسات الالتزام بتقديم الموارد وتحسين مستوى مردودية التكاليف، واستراتيجيات تخطيط الارشاد الزراعى والبرمجة واختبار مواد الارشاد متعددة الاستعمال وزهيدة التكاليف، والمشاركة النشيطة من جانب صغار المزارعين والنساء وشباب الريف. وسوف توجه برامج محدّدة خاصة بالشباب ونساء الريف نحو ادماج توعية السكان فى برامج الارشاد الزراعى، والانتاج الزراعى وحماية البيئة وانتاج مواد التدريب الخاصة بالمرشدين الزراعيين بشأن طرق المشاركة فى العمل مع المزارعات وصغار المزارعين وشباب الريف .

"دعا الى تخصيص موارد اضافية للبرامج والمشروعات المتعلقة بخسائر ماقبل الحصاد وبعده".

بلغت نسبة الموارد التى خصصت لافريقيا فى عام ١٩٨٦ فى اطار البرنامج العادى لتلافى خسائر الأغذية، الذى يهتم بالدرجة الأولى بقطاع مابعد الحصاد ٢١ر٤ فى المائة من مجموع الموارد المخصصة لهذا الغرض ، وزادت هذه النسبة فى ١٩٨٩ الى

٢٨٫٥ فى المائة. وثمة زيادة مماثلة فى الموارد من خارج الميزانية تولدت بفضل برنامج العمل الخاص لتلافى خسائر الأغذية، فقد بلغت نسبة الموارد المخصصة للمشروعات الأفريقية ٣٥ فى المائة من مجموع الموارد التشغيلية فى ١٩٨٦. وقد ارتفعت هذه النسبة المئوية الى ٦٥ فى المائة فى ١٩٨٩ .

"دعا المنظمة الى زيادة الدعم الذى تقدمه الى الدول الأعضاء فى مجال الرى وزيادة المساعدة فى تصميم وتنفيذ مشروعات الرى التى تناسب الظروف المحلية واحتياجات التنمية ".

ازداد عدد المشروعات الميدانية ولاسيما الموجهة منها لدعم شبكات الرى صغيرة النطاق. وأجريت دراسات اجتماعية واقتصادية بهدف تقييم الظروف المحلية واحتياجات التنمية على نحو أفضل. وأمكن تلبية طلبات الحكومات بالقدر الذى سمحت به الموارد المتاحة، وصياغة عدد من مشروعات برنامج التعاون الفنى وغيرها تمهيدا لتنفيذ مشروعات رى واسعة النطاق . كما تكثف التعاون مع المنظمات غير الحكومية، واستكملت دراسات الحالة فى مجال مشاركة هذه المنظمات فى تطوير شبكات الرى صغيرة النطاق.

نشاطات المنظمة فى الاقليم

ان المؤتمر :

"رحب بالاهتمام المتزايد الذى توليه المنظمة لانتاج الجذور والدرنات والموز الأفريقى والمحاصيل البقولية والبستانية دون التضحية بمحاصيل الحبوب ".

وجّه الاهتمام الى تطوير وتنفيذ برامج لتنمية زراعة البساتين بهدف دعم صغار المزارعين والمجتمعات المحلية الريفية سعيا الى تعزيز الأمن الغذائى وتكثيف انتاج الفاكهة والخضر ذات القيمة التغذوية (كمصادر غذائية للسكر والفيتامينات والمعادن) ولتحسين قدرة اكتساب الدخل (أوغندا، ليسوتو، زمبابوى، زامبيا، وموزامبيق) .

وقد وضعت البرامج الرامية الى تشجيع ودعم التعاون الفنى بين البلدان الافريقية فى مجالات : (١) تحسين الجذور والدرنات والموز والموز الافريقى، و (٢) زيادة انتاج المحاصيل البستانية التقليدية غير المستغلة بالقدر الكافى .

كما تلقت أعمال العناية بانتاج الفطر – كمحصول غذائى مغذى، وكوسيلة أيضا لتوليد دخل اضافى للأسرة فى المدينة والريف – فى البلدان المهتمة بذلك فى افريقيا الشرقية (موريشيوس ، أوغندا، وزامبيا)، عن طريق وضع برامج التدخل القطرية التى تركز على ما ينطوى عليه هذا المحصول من أهمية كامنة فى تحسين دور المرأة، ومكانتها فى الانتاج الزراعى .

وفى افريقيا ساعد العديد من مشروعات برنامج التعاون الفنى، اثيوبيا فى تكثيف الانتاج فى نظم المحاصيل المختلطة . وقدمت المساعدة الى حكومة أنغولا لتدعيم انتاج الموز فى أكثر المناطق تأثرا بالجفاف من وادى كافاكس، وزارت بعثة متعدّدة التخصصات ممولة تمويلا مشتركا من جانب مجموعة العمل المختصة بالجذور والدرنات والموز الافريقى – الموز كلا من توغو ورواندا وصاغت ثلاثة مشروعات. وهناك مشروع فى مرحلة التشغيل الآن يتولى برنامج الأمم المتحدة الانمائى تمويله . كذلك أوفدت البعثات الاستشارية الى غينيا وبينان وغانا وسيراليون وتنزانيا للمساعدة فى تحسين انتاج المحاصيل الجذرية واستخدامها.

وبدأت المنظمة بدعم مالى من الحكومة الايطالية برنامجا لانتاج المحاصيل الغذائية واجراء البيانات العملية فى خمسة بلدان أفريقية بغرض تحفيز تبادل المعلومات بين البلدان .

وأوفدت المنظمة بعثتين استشاريتين الى خمسة بلدان افريقية لاستطلاع وصياغة مشروعات تهدف الى تشجيع صغار المزارعين على انتاج فول الصويا وتصنيعه على مستوى القرية، وبعد وضع النظم النموذجية، سيجرى تشجيع نظام الانتاج/التصنيع عن طريق نشاطات التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية .

ويبدأ الآن تنفيذ مشروع جديد لانتاج البسلة الهندى فى ملاوى، ويمثل انتقاء و/أو تحديد البقول الغذائية المحسنة جزءا مهما من مشروع دعم البحوث المشترك بين المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى فى موزامبيق، كما يجرى اكثار صنفين من أصناف اللوبيا وتوزيعهما بواسطة الشركة الوطنية للبذور. وقد أدمجت عمليات تحسين البقول مؤخرا فى برنامج تحسين الذرة فى زامبيا. وبدأ التعاون مع المركز الدولى للزراعة الاستوائية لتشجيع انتاج الفاصوليا فى أفريقيا الشرقية والجنوبية . وتبحث المنظمة الآن امكانيات انشاء شبكات للبحوث ولانتاج/تصنيع فول الصويا (على مستوى القرية والمنزل) فى أفريقيا مع ايلاء الاهتمام بالدرجة الأولى للنظم الخاصة بصغار المزارعين، وبدأت زامبيا ونيجيريا كما بدأت الكاميرون وزائير ورواندا بدرجة أقل فى تحقيق قدر لا بأس به من التقدّم .

" حث المؤتمر المنظمة على أن تعلن عن خطورة أوضاع الجراد الصحراوى فى منطقة السهل وذلك لتوجيه اهتمام المجتمع الدولى نحو هذه المشكلة ".

استرعى اهتمام المجتمع الدولى الى أوضاع الجراد الصحراوى فى افريقيا الغربية وفى شمال غرب افريقيا بواسطة عملية اعلامية خاصة استخدمت ١٧ بيانا صحفيا، و٢٠ برنامجا اذاعيا وتليفزيونيا. وعين مسؤول اعلامى لتنظيم حملة اعلامية من خلال التعاون مع مركز الطوارئ لعمليات مكافحة الجراد الصحراوى. كما نظم القسم الاعلامى لقاءات خاصة ومقابلات لعدد يزيد على مائة صحفى .

" حث المنظمة على توسيع نشاطها فى قطاع الثروة الحيوانية " .

استمر تقديم المساعدات لحملة مكافحة الطاعون البقرى فى عموم أفريقيا وللمركزين الاقليميين لمراقبة سلامة اللقاحات، وللتدريب فى أثيوبيا والسنغال. وقد نفذت مشروعات تابعة لبرنامج التعاون الفنى منذ عام ١٩٨٠ بلغت قيمتها ١١ مليونا من الدولارات. وتعاونت المنظمة مع منظمة الصحة العالمية فى برنامج الاستعداد لطوارئ تفشى حمى الأخدود. وقد اتخذت فى الآونة الأخيرة تدابير سريعة وواسعة النطاق ازاء ظهور ذبابة الدودة الحلزونية الأمريكية فى شمال افريقيا، ووضعت تفاصيل برنامج عمل خاص بذلك. ونفذت أعمال اضافية خاصة بمكافحة القراد والأمراض التى ينقلها. ولا تزال أعمال مقاومة التريبانوزوما الحيوانية فى افريقيا مستمرة، ومنحت عقود بحوث الى مؤسسات أفريقية ونفذ عدد من أنشطة التدريب.

واتخذت التدابير لتصنيع واستخدام القوالب المصنوعة من دبس القصب واليوريا، ولمعالجة قش الحبوب وعلف الذرة والذرة الرفيعة باليوريا وذلك عن طريق انشاء أفرقة مهمات اقليمية . كذلك نفذت مشروعات برنامج التعاون الفنى بغرض الأخذ بهذه الأساليب التقنية الحديثة فى بلدان منتقاة . كما أعدت وسائل التدريب الشامل على انتاج لحوم الضأن والمعز فى المناطق الاستوائية الرطبة فى افريقيا الغربية، بالاضافة الى اعداد أدلة مرجعية للتدريب باللغتين الفرنسية والانجليزية . وصدرت أدلة مرجعية تدريبية عن تربية البط والأرانب والخنازير الهندية . وعقدت فى بيرنان أول دورة تدريبية من سلسلة دورات تدريبية عن طاقة الجر الحيوانى. كما نفذت مشروعات برنامج التعاون الفنى فى مجال تصنيع الألبان على نطاق ضيق، كما أنشئت شبكة للتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية للطرق التقليدية فى حفظ اللحوم .

" طلب من المنظمة تعبئة الأموال الضرورية من الجهات المتبرعة الحالية والمحتملة لاعادة فتح مركز التدريب الاقليمى بوبوديولاسو فى بوركينا فاسو ".

اتصلت المنظمة بعدد من الجهات المتبرعة المحتملة لضمان المزيد من الموارد اللازمة لتمويل مركز التدريب الاقليمى، ويبدو أن من المنتظر أن تخصص المجموعة الاقتصادية الأوروبية الأموال الضرورية لذلك .

" حث المنظمة على تقييم الآثار الناجمة عن تطبيق برامج المواءمة الهيكلية فى القطاع الزراعى وتأثيراتها على الفئات السكانية الحساسة، وأوصى المنظمة بمواصلة تقديم المساعدة من أجل تطوير قدرات التخطيط فى البلدان الافريقية ".

بدأت المنظمة، بناء على طلب من حكومات البلدان الافريقية الأعضاء، ومن خلال التعاون الوثيق مع المؤسسات المالية الدولية ولاسيما البنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى، فى تقديم العون الى الأطراف المعنية فى مجال تحليل التدابير التى من المقرر ادراجها فى برامج المواءمة الهيكلية . ويشتمل هذا العمل، بالنسبة للبلدان التى بدأت فى تنفيذ مثل هذه البرامج خلال السنوات القليلة الماضية، على اجراء تحليلات مسبقة عن أهمية ومدى تأثير تدابير السياسات المطبقة حاليا. وتجرى هذه التحليلات فى السنغال وغينيا، كما بدأت الآن فى الكونغو، ومن المقرر أن تبدأ فى بينان وتوغو.

وثمة نشاطات أخرى تتعلق بقضايا المواءمة الهيكلية تجرى الآن فى جزر القمر وأوغندا وغانا وتنزانيا. وتهدف هذه النشاطات فى المقام الأول الى تعزيز القدرات القطرية لرصد وتقييم تأثيرات تدابير السياسات، بما فى ذلك التدابير التى تتخذ كجزء من برامج المواءمة الهيكلية .

وفيما يتعلق بتقديم العون لتطوير طاقات التخطيط فى البلدان الافريقية، تواصل المنظمة تقديم العون عن طريق تخطيط برامج المعونة، التى يوجد خمسون منها قيد التشغيل. يضاف الى ذلك أن الجهود تبذل الآن لتحسين القدرات التحليلية لدى وحدات التخطيط اللامركزية فى الأقاليم الموجودة داخل البلدان. وتنفذ الآن الأعمال التمهيدية عن طريق استخدام موارد البرنامج العادى لتصميم وانشاء نظم تخطيط لا مركزية سليمة تساعد على تشجيع المشاركة الشعبية فى تصميم وتنفيذ المشروعات والبرامج على المستوى المحلى. وسوف تبدأ الخطوات العملية الأولى فى زامبيا وأثيوبيا وأوغندا .

وقد استمرت المنظمة خلال الفترة المالية ١٩٨٨-١٩٨٩، فى توفير التدريب من أجل تدعيم طاقات التدريب فى البلدان الأفريقية. واشتركت مجموعة التدريب فى ١٧ مشروعا، ونظمت ٣٧ نشاطا تدريبيا. وتجرى المفاوضات الآن لوضع مشروع تدريب اقليمى فى مجال التخطيط الزراعى وتحليل السياسات الزراعية بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الانمائى .

" دعا الى زيادة المساعدات من أجل النهوض بمصايد الأسماك الحرفية، وتقييم موارد المناطق الاقتصادية الخالصة، وتطوير العلف اللازم لتغذية الأحياء المائية، وأدوات الصيد المناسبة من أجل استغلال الأصناف التى لم تكن مستغلة من قبل وزيادة تدريب العاملين من المستوى المتوسط فى مختلف التخصصات المتعلقة بمصايد الأسماك" .

وفى مجال تقييم الموارد، فان سفينة البحوث فريدتجوف نانسن (FRIDTJOF NANSEN) تواصل نشاطها، وتوسع نطاقها على المستوى العالمى ويجرى وضع برنامج تعاونى لاستخدام السفن القطرية للبحوث .

ويتضمن برنامج العمل والميزانية المقترح للفترة ١٩٩٠-١٩٩١ اقتراحا لانشاء وظيفة جديدة فى مجال تربية الأحياء المائية يشغلها اخصائى فى الأعلاف السمكية. ولم يكن الحصول على هذه الخبرات ممكنا فى السابق الا من خلال البعثات الاستشارية، أو البرنامج الميدانى، وعلى ذلك ستتمكن المنظمة بفضل هذه الوظيفة الجديدة فى وضع برنامج للمدى الأطول خاص بالأعلاف السمكية، مع التركيز بصفة خاصة على استغلال المواد العلفية المتوافرة محليا لاستخدامها فى نظم تربية الأحياء المائية الاستوائية .

ويولى كل من البرنامج العادى والبرامج الميدانية أولوية متقدمة للمساعدات التى تقدم لمصايد الأسماك الحرفية. وتوجه مشروعات التنمية المتكاملة والمشروعات القطرية نحو تحسين مستويات المعيشة وطرق الصيد. وبالمثل، فان جميع مشروعات التدريب الخاصة بالصيادين تفى باحتياجات القطاع صغير النطاق، ويتيح بعض هذه المشروعات التدريب فى مجال مصايد الأسماك الصناعية. وتشمل مبادرات البرنامج العادى تقديم الدعم الى بقية وكالات الأمم المتحدة والبرامج الثنائية الموجهة لتحقيق أغراض مماثلة، وتوجد قائمة حافلة بالمشروعات قيد التنفيذ، أما الهدف من نقل التكنولوجيا الى صيادى الأسماك الحرفيين فهو لاستغلال المخزونات غير المستغلة بالقدر الكافى .

"أوصى بالتوسع في الاستعانة بالخبراء الاقليميين في الاستشارات والمهام الأخرى داخل الاقليم ".

وفي الحدود التي لا تتعارض مع القواعد الفنية والادارية فان معظم المؤسسات والاستشاريين الذين استعان بهم المكتب الاقليمي لأفريقيا خلال الفترة المالية ١٩٨٨-١٩٨٩ كانوا من الأفريقيين. وسوف تراعى هذه التوصية - بقدر الامكان - في اسناد المهام الاستشارية مستقبلا .

" طلب من المنظمة اجراء دراسة عن الآثار السلبية الناجمة عن اعتداءات النظام العنصري في جنوب افريقيا على انتاج الأغذية والأمن الغذائي في دول المواجهة ".

ان القيود المالية والتخفيضات البرامجية حالت دون اجراء دراسة شاملة. غير أنه في سياق متابعة برنامج عمل الأمم المتحدة للانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا، قدمت دراسة الى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حول تأثير السياسات المتقلبة في جنوب أفريقيا على الأغذية والزراعة في دول المواجهة.

" طلب من المنظمة مواصلة التدريب الذي تقدمه في المجالات شبه القطاعية والبرامجية وتعزيزه بقدر الامكان، وأن تواصل مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان الناطقة بالبرتغالية في المجالات ذات الأهمية الحيوية من أجل التنمية الريفية والزراعية في البلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية ".

نفذ بنجاح مشروع في كاب فيردي "تدريب الكوادر التي في مرحلة الاعداد، ومتابعة وتقييم عمليات التنمية الريفية". وتقدم المساعدات الآن في مجال التدريب على التحليل القطاعي وتحليل السياسات والمشروعات الى موزامبيق. ومن المنتظر أن تتقدم أنغولا بطلب لتحسين قدرتها على وضع مشروع للاستثمار الزراعي .

ولكن نظرا لقلة الموارد لم ينفذ المكتب الاقليمي لأفريقيا سوى عدد قليل من نشاطات التدريب خلال الفترة المالية ١٩٨٨-١٩٨٩، وليس بالامكان تنظيم برنامج خاص للبلدان الناطقة بالبرتغالية. ومن المأمول خلال الفترة المالية ١٩٩٠-١٩٩١ استكمال الموارد العادية للميزانية عن طريق تعبئة الدعم من الجهات المتبرعة من أجل زيادة التدريب في اطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وسوف يبذل المزيد من الجهود لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الناطقة بالبرتغالية. وقد استمر تقديم الدعم الى مراكز التدريب على التنمية الزراعية والريفية في التزايد بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الانمائي. ويأخذ مركز التدريب الزراعي

فى مابوتو ببرامج تدريب تجديدية يحضرها رؤساء ومساعدو رؤساء المصالح الاقليمية والجهوية ، والفنيون المشتغلون فى مجال التنمية الزراعية والريفية ، والمدربون وموظفو الارشاد. واعترافا بالطابع التجديدى والناجح لبرنامج التدريب التابع لمركز التدريب الزراعى فى مابوتو، وعملا بتوجيه هذا المؤتمر، سوف تشتمل الجهود المقبلة على تقديم المعونة من النوع الذى يقدم فى اطار التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية حيث يمكن للقادة من البلدان الناطقة بالبرتغالية أن يحصلوا على التدريب وعلى فرصة مراقبة أعمال التدريب الناجح التى تقدمها مراكز التنمية الزراعية والريفية فى موزامبيق.

"أوصى ببحث الاحتياجات الخاصة للبلاد الجزرية من المعونة الفنية لمواجهة الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير الحلزونية".

لم تسمح الموارد المحدودة المتاحة فى البرنامج العادى فى ١٩٨٨-١٩٨٩ بالاستجابة الكاملة لهذه التوصية. وكجزء من النشاطات المقبلة للمكتب الاقليمى لافريقيا، وتبعا لامكانيات توافر الموارد، يمكن تقديم التدريب والمساعدات الاستشارية فى مجال تصميم وادارة برامج ومؤسسات الاستعداد للطوارئ مثل الكوارث الطبيعية ، كالأعاصير الحلزونية الى الدول الجزرية والدول المعرضة لأخطارها وذلك بناء على طلبها .

<u>وباء الجراد الصحراوى</u>

ان المؤتمر :

" وافق على القرار ٨٨/٢ بشأن وباء الجراد الصحراوى "

واصلت المنظمة تنسيق نشاطات مكافحة الجراد الصحراوى. وقد شنت البلدان المتضررة حملة واسعة النطاق فى ١٩٨٨-١٩٨٩ بمساعدة المجتمع الدولى. وقد انتهت أعمال المكافحة منذ المؤتمر الاقليمى الخامس عشر لافريقيا فى عشرة ملايين هكتار مصابة بالجراد، وأسهمت عمليات المكافحة بدرجة كبيرة فى انحسار الوباء فى عام ١٩٨٩. ولا تزال عمليات المسح والمقاومة للتجمعات الباقية من الجراد تجرى فى بلدان السهل وفى بقية الأقاليم من أجل استئصال شأفة هذا الوباء فى عام ١٩٨٩. ويجرى الآن تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج فريق المهمات الدولى فى افريقيا الغربية .

معلومات عن المعونة العينية

ان المؤتمر :

" طلب من المنظمة تقديم أقصى قدر ممكن من المعونة الفنية فى تحديد مدخلات المعونة العينية وانتقائها وفى ضمان ملاءمتها لكل حالة على حدة " .

تواصل المنظمة تقديم المساعدة الى الدول الأعضاء بغية انشاء أطر مناسبة للسياسات والتخطيط خاصة بالمساعدات من المستلزمات، وتحليل الخيارات التكنولوجية وتحديد حجم الاحتياجات الى المدخلات، وتنسيق الأعمال على المستوى القطاعى. وقد أسندت أهمية خاصة الى ضرورة المساعدات الفنية والتدريب من أجل النهوض بالقدرات القطرية فى مجال تحليل السياسات الخاصة بالمستلزمات وتحديد حجم الاحتياجات من الأنواع الملائمة منها .

الميكنة الزراعية فى أفريقيا، الوضع الحالى والتوقعات

ان المؤتمر :

" حث المنظمة على بحث ادماج الائتمان بدرجة أكبر مع الميكنة الزراعية فى البرامج المستقبلية ".

بدأ العمل فى استعراض مشروعات الميكنة مع التركيز بصفة خاصة على ترتيبات توفير القروض لشراء الآلات الزراعية والمعدات. ومن المقرر للنتائج والتوصيات أن تكون جاهزة للتداول فى أواخر عام ١٩٨٩. وتدرج النتائج الأولية الآن بالفعل فى المشروعات التى لا تزال قيد الاعداد .

" شدّد على ضرورة أن تشمل جهود المنظمة فى مجال الميكنة الزراعية الآتى : تقديم المساعدة الى الحكومات لصياغة السياسات القطرية فى هذا القطاع، ووضع برامج التدريب طويلة الأجل التى تقدم الى المتدربين الحرفيين والفنيين وعلى المستوى المهنى العاملين فى مجال الميكنة الزراعية، واجراء الدراسات لتوفير بيانات أساسية اضافية للميكنة الزراعية من أجل تحديد المجالات التى تواجه مشكلات، ولابراز الفرص الممكنة لادخال التحسينات ".

تواصل المنظمة تشجيع البلدان الافريقية على صياغة الاستراتيجيات القطرية للميكنة الزراعية، كما أعربت عن استعدادها لتقديم المساعدة الى الحكومات فى

هذا المجال، وفى عام ١٩٨٩، بدأ العمل فى وضع أساس للتوجيهات الشاملة فى تنمية الأيدى العاملة فى مجال الهندسة الزراعية على جميع المستويات. وسوف تستمر هذه الجهود من خلال مشاورة خبراء عن تنمية الأيدى العاملة فى مجال الهندسة الزراعية والميكنة الزراعية خلال الفترة المالية ١٩٩٠-١٩٩١ .

" طلب من المنظمة تقديم المساعدة فى المجالات المختلفة الخاصة بتقنيات الحداد القروية، واعادة تعمير وصيانة الآلات المستخدمة فى الزراعة، وانتقاء أنسب أشكال الميكنة الزراعية وتطويرها ".

تواصل المنظمة تقديم المساعدة الى كل من بوركينا فاسو، واثيوبيا، والنيجر، وزامبيا، فى مجال التكنولوجيا القروية بما فى ذلك جميع أنواع النشاطات الحرفية ذات الصلة بالميكنة. واصلاح الآلات الزراعية هو موضوع الدورة التاسعة لفريق الخبراء المختص بالميكنة الزراعية التابع للمنظمة. وسوف تمثل نتائج هذه الدورة أساسا لتقديم المساعدات الى البلدان الأفريقية فى مجال اصلاح المعدات .

مصايد الأسماك فى أفريقيا: وضعها الحالى وامكانيات تنميتها

ان المؤتمر :

" طلب دعم المشروعات الاقليمية للمنظمة التى انجزت عملا يستحق الثناء، وطالب بمواصلة تقديم هذا النوع من المساعدة من خلال مشروع تنمية مصايد الأسماك فى شرق ووسط المحيط الأطلسى وادارتها ".

اعدت مجموعة من المقترحات الجديدة أو المنقحة تقضى بمواصلة دعم مشروعات المعونة الفنية الاقليمية أو شبه الاقليمية فى مجال ادارة مصايد الأسماك وتنميتها ثم عرضت على الجهات المتبرعة. ووافق الدانمرك، على سبيل المثال، على تمويل تمديد البرنامج الخاص بالتنمية المتكاملة لمصايد الأسماك الحرفية فى افريقيا الغربية حتى نهاية عام ١٩٩٣. وقدمت فنلندا مساعدات نقدية أولية لدعم النشاطات التمهيدية الرامية الى صياغة برامج المرحلة الرئيسية (بحيرة تنجانيقا)، وهولندا (الأمن الغذائى فى مجتمعات الصيد المحلية فى أفريقيا الغربية)، والسويد (تربية الأحياء المائية لتنمية المجتمع المحلى). وسوف يستمر المشروع الممول من برنامج الأمم المتحدة الانمائى "تنمية مصايد الأسماك الاقليمية وادارتها فى جنوب غرب المحيط الهندى" كجزء من المرحلة الثالثة وحتى نهاية عام

١٩٩٠. وقد بدأ مشروع تخطيط وتنمية مصايد الأسماك الداخلية وادارتها في شرق ووسط وجنوب افريقيا المشترك بين المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي عمليات في يناير/كانون الثاني ١٩٨٩ لمدة أربع سنوات. وبدأت المرحلة التمهيدية للمشروع الممول من برنامج الأمم المتحدة الانمائي " التخطيط وصياغة السياسات لمصايد الأسماك في افريقيا الغربية ". ولم يرد برنامج الأمم المتحدة الانمائي بعد على اقتراحين يقضيان بتقديم المزيد من الدعم الى مشروع لجنة مصايد أسماك شرق وسط الأطلسي. وقد أنشئت مشروعات ممولة بأموال الأمانة لتوجيه المساعدات التي تقدمها أسبانيا، ولتلقى المساهمات الطوعية من البلدان الأعضاء في لجنة مصايد أسماك شرق وسط الأطلسي.

" دعا المنظمة الى مساعدة الدول الأعضاء في صياغة البرامج المناسبة لحماية البيئة ".

سوف يعقد فريق العمل التابع للجنة المصايد الداخلية الافريقية المعني بالتلوث وبمصايد الأسماك دورته الثانية في شهر أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٩ في نيروبي وسوف يولي جل اهتمامه الى مسألة تنظيم النفايات والتأجين. أما المرحلة الثانية من مشروع "رصد التلوث في البيئة البحرية لاقليم غرب ووسط أفريقيا"، التي من المقرر تنفيذها بواسطة المنظمة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والهيئة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات، ومنظمة الصحة العالمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، فمن المقرّر أن تبدأ في سبتمبر/أيلول ١٩٨٩. ومن المقرر بدء مشروع مماثل في النصف الثاني من عام ١٩٨٩ .

" حث المنظمة على مواصلة تقديم المساعدات الى البلدان من أجل أن تجني المزيد من المزايا من مناطقها الاقتصادية الخالصة لاسيما الاشراف عليها ورصدها ومراقبتها " .

أيدت لجنة مصايد الأسماك في دورتها الثامنة عشرة – من حيث المبدأ – التصديق والموافقة على وضع قاعدة دولية تطبق على أساس طوعي خاصة بوضع العلامات على سفن الصيد التي تعمل، أو التي يحتمل أن تعمل في مياه الدول التي لاتحمل علمها والتعرف عليها، حيث يخدم هذا الاجراء الدول الساحلية بتيسير امتثال سفن الصيد الأجنبية للوائح القطرية الخاصة بصيد الأسماك. وكانت مشكلة التعرف على سفن الصيد الأجنبية قد ظهرت لأول مرة في عام ١٩٨١ ولا تزال قائمة حتى الآن. وبفضل المساعدات المالية التي قدمتها النرويج وضعت كاب فيردي وغامبيا وغينيا بيساو وموريتانيا مشروع لائحة يقضي باتباع السفن الأجنبية للقاعدة الدولية، كما طبقتها هذه الدول .

" طلب من المنظمة زيادة مساعداتها فى حل مشكلة خسائر الأسماك بعد صيدها والتى تشتد حدة بصفة خاصة فى القطاع التقليدى ".

سوف يستمر ايلاء الأولوية للتدابير التى تتخذها المنظمة للتقليل من الخسائر المادية والاقتصادية التى تحدث أثناء عمليات انتاج الأسماك واستخدامها وتسويقها ولاسيما فى مصايد الأسماك الحرفية .وتشمل هذه النشاطات الجارية أو المزمعة شبكة "البرنامج التعاونى لبحوث تكنولوجيا الأسماك فى أفريقيا"، والبيانات العملية واختبارها للحاويات العازلة (غينيا، سيراليون، بينان، توغو، نيجيريا)، واجراء اختبارات بشأن استساغة أسماك القادوح، وهو صنف غير مستغل بدرجة كافية وغالبا ما يتجنبه الصيادون أو يعيدونه الى البحر (بوركينا فاسو)، وتطوير حاويات عازلة (تنزانيا)، وترويج الطريقة التونسية ذات العزل الثلاثى فى تسويق الأسماك الطازجة، وتحسين عملية تدخين الأسماك وغيرها من عمليات تصنيع الأسماك فى غانا وذلك من خلال التعاون مع مشروع التدريب الاقليمى الثنائى الهولندى، وتعبئة الأسماك فى غانا، والدورة التدريبية القطرية فى تكنولوجيا الأسماك والرقابة على الجودة فى موزامبيق، واجراء دراسة عن تفاوت المحتوى الرطوبى وثباته فى المنتجات المجففة والمدخنة فى نيجيريا، وسوف تلقى نشاطات المشروع فى قطاع خسائر مابعد الصيد الدعم فى الكثير من بلدان أفريقيا .

" حث المؤتمر على تدعيم المركز الافريقى الاقليمى لتربية الأحياء المائية المشترك بين المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى (فى نيجيريا) من أجل مواصلة دورها الثمين فى تدريب كبار العاملين فى مجال تربية الأحياء المائية فى الاقليم ".

جرى استعراض المفهوم الخاص بالمركز الأفريقى الاقليمى لتربية الأحياء المائية خلال تنفيذ مشروع المعونة التمهيدية المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الانمائى والمنظمة "المنهج المتكامل لتنمية تربية الأحياء المائية فى افريقيا". فقد مهّد هذا المشروع لقيام مبادرة اقليمية جديدة تدمج جميع الجهود الدولية والقطرية خلال السنوات العشر المقبلة وذلك من أجل الاستفادة ، على نحو يحقق المزيد من مردودية التكاليف، من المساعدات الدولية التى توجه الى تنمية تربية الأحياء المائية فى أفريقيا. وقد عرضت على برنامج الأمم المتحدة الانمائى مسودة وثيقة تتعلق بالمرحلة الأولى لهذا المشروع وأمدها ٤ سنوات لدراستها. وتشتمل هذه المرحلة على تدريب كبار موظفى الحكومة وممارسى تربية الأحياء المائية، بتكلفة تبلغ ٧ ملايين من الدولارات .

" طلب من المنظمة اسناد أولوية متقدمة للتدريب فى مجال مصايد الأسماك الافريقية "

يجرى الآن اسناد أولوية متقدمة، فى اطار البرنامج العادى والبرامج الميدانية، لتقديم التدريب فى الكثير من جوانب قطاع مصايد الأسماك، بالاشتراك مع المؤاسسات الاقليمية والقطرية. ففى أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٨، قدمت المنظمة مساهمة كبرى الى الحلقة الدراسية العملية عن تنمية مصايد الأسماك، المشتركة بين مؤاتمر تنسيق التنمية فى افريقيا الجنوبية والمنظمة، التى عقدت فى زمبابوى، وقدمت التدريب فى المجالات المتعلقة بتخطيط قطاع مصايد الأسماك، وتحديد مشروعات مصايد الأسماك وتصميمها ورصدها وتقييمها. وسوف تتاح خدمات أحد كبار موظفى مصلحة مصايد الأسماك الى الدورة التدريبية عن تخطيط مشروعات الغابات ومصايد الأسماك والحياة البرية التى من المقرر عقدها بالاشتراك مع مؤاتمر تنسيق التنمية فى أفريقيا الجنوبية فى النصف الثانى من عام ١٩٨٩. ومن المقرر كذلك "للبرنامج الخاص بالتنمية المتكاملة لمصايد الأسماك الحرفية فى أفريقيا الغربية" أن ينظم دورة تدريبية بشأن قضايا منتقاة فى مجال تخطيط مشروعات مصايد الأسماك فى أواخر ١٩٨٩ وأوائل عام ١٩٩٠. ففى عام ١٩٩٠ سوف يبدأ الاعداد لدورة تدريبية شبه اقليمية فى أفريقيا الغربية عن صياغة مشروعات مصايد الأسماك، تعقد بالاشتراك مع احدى المؤاسسات الأكاديمية فى الاقليم. ويقدم كثير من المشروعات الميدانية فى أفريقيا التدريب على تقنيات صيد الأسماك ويكون مدعوما بمساعدات من البرنامج العادى، بما فى ذلك التدريب على بناء القوارب وأعمال المحركات والورش، وتدريب صيادى الأسماك فى الموقع، وطرق صيد التونة بالسنارة Pole-and-line ، وتصنيع الأسماك وتسويقها. ويقوم التدريب على تقدير مخزونات الأسماك وطرق المسح المائية السمعية فوق متن السفينة للعلماء القطريين على سفينة البحوث Dr. FRIDTJOF NANSEN . وتوفر خطط العمل التابعة للبرنامج العادى وضع القواعد والخطوط التوجيهية لتدريب صيادى الأسماك وأمنهم وأمن سفن الصيد. وسوف يستمر اصدار الأدلة المرجعية التدريبية، ومن المقرر اتخاذ الاجراءات من أجل تحسين طرق الملاحة والمحافظة على الطاقة .

"اقترح أن تتولى المنظمة اجراء الدراسة المتعمقة المقترحة بشأن الفرص والعقبات التى تواجه قطاع مصايد الأسماك الصناعية من خلال التعاون مع المؤاسسات المالية متعددة الأطراف وذلك على أساس شبه اقليمى" .

تركز العمل فى هذه الدراسة مبدئيا على الاقليم الفرعى للجنة مصايد الأسماك فى شرق وسط الأطلسى حيث يوجد أكبر تجمع من سفن الصيد الأجنبية وأكبر طاقة لتنمية مصايد الأسماك الصناعية. وقد أجرت المنظمة دراسة رائدة بشأن الفرص المتاحة، والعقبات القائمة، أمام تنمية مصايد الأسماك الصناعية على اساس شبه اقليمى، وهى تتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشأن الدراسات الأخرى التى يجرى تنفيذها على المستوى القطرى. وأجريت المناقشات أيضا مع البنك الدولى بشأن هذه المسألة .

" دعا المنظمة الى مساعدة الدول الأعضاء فى صياغة السياسات والخطط والمشروعات المناسبة لتنمية مصايد الأسماك " .

قدمت المساعدات فى مجال صياغة خطط تنمية وادارة مصايد الأسماك عن طريق ايفاد بعثات متعدّدة التخصصات الى موريتانيا وتنزانيا وسيشيل ومدغشقر. وقد قدمت مساهمات كبيرة الى الحلقة الدراسية العلمية عن التخطيط القطرى لتربية الأحياء المائية والصيد فى المياه الداخلية التى عقدت فى غانا، والى الحلقة الدراسية العلمية الاقليمية فى تشاد الخاصة بالبلدان الأعضاء فى هيئة حوض بحيرة تشاد. يضاف الى ذلك، أن الدراسات والمطبوعات الأساسية فى مجال التخطيط التى صدرت خلال ١٩٨٨ اشتملت على الخطوط التوجيهية الخاصة بتخطيط تنمية مصادر الأسماك فى افريقيا، وعلى قاعدة معلومات اجتماعية واقتصادية خاصة بمصايد الأسماك لافريقيا، ودراسة عن دور الاعانات فى تنمية قطاع مصايد الأسماك فى افريقيا، ودراسة عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتوسع فى صيد الفرخ النيلى .

تطوير الصناعات الغذائية المحلية الأفريقية

ان المؤتمر :

" قد طلب من المنظمة تقديم المساعدة اللازمة لاجراء الدراسات لاستخلاص المزيد من المعلومات عن الأسواق المحتملة للمنتجات تامة الصنع ".

طلب من المنظمة أن تواصل تقديم مساعداتها الى الحكومة المعنية من أجل اجراء دراسات والقيام بنشاطات ذات طة بتوليد المعلومات ونشرها بشأن الأسواق المحتملة أمام المنتجات الغذائية المحلية تامة الصنع. وتبذل الجهود من أجل تحسين تكنولوجيا التصنيع وبخاصة للمحاصيل التقليدية، واستخدام دقيق الحبوب فى انتاج المنتجات ذات عمر تخزينى طويل. وثمة اهتمام خاص بتصنيع الفاكهة والدرنات، وبتشجيع تربية النحل، وما يترتب على ذلك من تصنيع العسل والمنتجات الأخرى للمناحل الموجهة الى الأسواق المحلية والى التصدير. ويجرى الآن تشجيع تربية دود القز فى البلدان الافريقية وذلك للاستفادة من الطلب المتزايد على الحرير الخام وغزل الحرير فى الأسواق الأوروبية .

" حث المنظمة على مواصلة العمل لوضع موجز كامل عن المنتجات الغذائية الأفريقية التقليدية من أجل تيسير استخدام المواد الخام المحلية" .

سوف يطبع الموجز الخاص بتقنيات التصنيع بعد الحصاد للأغذية الأساسية الأفريقية فى الجزء الثانى من عام ١٩٨٩.

ولتشجيع انتاج واستهلاك المحاصيل الغذائية التقليدية غير المستغلة بالكامل، عقدت حلقتان دراسيتان عمليتان عن صياغة المشروعات القطرية، فى الصومال وأوغندا، وأجريت مسابقة فى وصفات اعداد الأطعمة ترمى الى زيادة اقبال السكان على استخدام هذه الأغذية التقليدية، فى نفس الوقت الذى احتفل فيه بيوم الأغذية العالمى فى سيراليون خلال عام ١٩٨٨، ويجرى الآن فى زامبيا ونيجيريا تنفيذ دراستين لتحديد الأهمية التغذوية للمحاصيل الغذائية التقليدية .

" طلب من المنظمة زيادة نشاطها فى مجال مراقبة الجودة فى اطار تنمية الصناعات الغذائية المحلية " .

تشتمل معظم المشروعات التى تنفذها المنظمة فى قطاع الصناعات الزراعية على عنصر مراقبة الجودة . وترمى النشاطات ذات الصلة الى تأمين جودة المنتجات الغذائية المصنعة .

واستمر تقديم المساعدات الرامية الى تعزيز برامج مراقبة الأغذية الى الدول الأعضاء فى افريقيا. ونفذت مشروعات برنامج التعاون الفنى وأموال الأمانة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى فى الاقليم، كما نفذت أعمال التدريب الرامية الى تعزيز قدرات موظفى مراقبة الأغذية . واستخدمت الخدمات الاستشارية من طريق المشروعات والاستشارات والحلقات الدراسية لمساعدة البلدان فى انشاء أو تعزيز البرامج القطرية لمراقبة الأغذية . وقد اشتمل ذلك على عقد الحلقات الدراسية القطرية لرسم الاستراتيجيات القطرية لمراقبة الأغذية، وتنفيذ المشروعات والبعثات الاستشارية لمواكبة أحدث التطورات فى مجال القوانين المنظمة للأغذية، وتطوير بنية أساسية فعالة وكافية لمراقبة الأغذية . ووجه الاهتمام الى مراقبة الجودة من أجل المساعدة فى تنمية الصناعات الغذائية المحلية . ووجه التشجيع الى تصدير الأغذية واحلال المنتجات المحلية محل الواردات. ويستمر تقديم المساعدات من أجل تعزيز هذه الأهداف عن طريق زيادة جودة صادرات الأغذية، ووضع نظم لمراقبة واردات/صادرات الأغذية . وعلى سبيل المثال، نظمت حلقة دراسية عملية اقليمية بشأن هذا الموضوع فى القاهرة فى عام ١٩٨٨، وسوف توضع استراتيجية قطرية فى السنغال فى عام ١٩٨٩ فى أعقاب عقد حلقة دراسية عملية فى نفس هذا الموضوع .

" طلب الى المنظمة أن تقوم بدور المحفل الذى يلتقى فيه أصحاب الصناعات الزراعية من البلدان المتقدمة والبلدان الافريقية لمناقشة جميع القضايا الرئيسية الخاصة بالتنمية الزراعية والصناعية المتكاملة ".

من المقرر عقد مشاورة خبراء بشأن المشروعات الريفية صغيرة النطاق فى أفريقيا وذلك فى ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٩. والهدف الرئيس لها هو تحويل اهتمام المزارعين عن اقتصاد الكفاف الى اقتصاد السوق وذلك عن طريق تصنيع الانتاج الزراعى بحيث يمكنه دخول قنوات التسويق الرئيسية للمناطق شبه الحضرية والحضرية. وسوف يدعى أصحاب المشروعات من البلدان النامية لتدارس تجاربهم الناجحة والفاشلة مع الخبراء من البلدان المتقدمة .

" طلب من المنظمة أن تنظم بالتعاون مع الحكومات والصناعات المعنية معرضا أو معارض اقليمية لتصنيع الأغذية وذلك لبيان الامكانيات التجارية لمنتجات الاقليم الغذائية " .

مازال من المنتظر تنظيم مثل هذه المعارض المقترحة، وتواصل المنظمة بذل الجهود لتعبئة الموارد المالية اللازمة لعقدها .

" طلب من المنظمة المساعدة فى التوسع فى نشر نتائج البحوث والأعمال الانمائية ذات الصلة وتطبيق نتائجها الأكثر أهمية مثل صناعة الخبز من المنتجات الغذائية المتوافرة محليا ونقل التكنولوجيا المعروفة باسم "Chorkor Smoker" ".

طورت المنظمة تكنولوجيا صناعة الخبز بالاعتماد الكامل (١٠٠ فى المائة) على الحبوب والجذور والدرنات المتوافرة محليا. ويجرى الآن تنظيم البيانات العملية فى عدد من البلدان الافريقية لزيادة اهتمام أصحاب المخابز المحلية بالخبز اللاقمحى.

" طلب مواصلة المنظمة تقديم المساعدات لتطوير التدابير المناسبة التى تتخذها المنظمات والمؤسسات الصناعية الزراعية لصيانة البيئة " .

لاتقتصر معونات المنظمة على تقديم المساعدات الى الحكومات لصيانة البيئة وانما تزيد من هذه المساعدات وتدعمها طبقا لمبادئ التنمية القابلة للاستمرار ولاسيما تنفيذا لمدونة السلوك الخاصة بتوزيع المبيدات واستخدامها. وفى اطار تنمية الصناعات الزراعية الصناعية الأفريقية، يجرى الآن تنقيح مطبوع المنظمة الذى يحمل عنوان "تحسين الجلود الصغيرة والكبيرة فى البلدان النامية" لاستبعاد استخدام الكيماويات التى ثبت ضررها بالبيئة .

الغابات في خدمة الزراعة : خطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية

ان المؤتمر :

" طلب مواصلة العمل على تعميم خطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية على نطاق اقليمي من أجل وضع برامج تعاون شبه اقليمية واقليمية لافريقيا في أسرع وقت ممكن" .

العمل مستمر لتطوير خطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية لمواجهة المشاكل النوعية والاستفادة من الامكانيات المتوافرة في اقليم أفريقيا، وعرضت وثيقة بعنوان "خطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية في أفريقيا : تنفيذها في أفريقيا" على هيئة الغابات والحياة البرية في أفريقيا: حيث صادقت عليها. ويجرى الآن تنفيذ خطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية في أفريقيا على نطاق اقليمي وشبه اقليمي تنفيذا نشيطا في ضوء الخطوط التي أوصت بها الهيئة .

المؤتمر الاقليمى التاسع عشر لآسيا والمحيط الهادى
بانجكوك ، تايلند ، ١١ - ١٩٨٨/٧/١٥

فيما يلى موجز للاجراءات التى اتخذت بشأن التوصيات الموجهة الى المنظمة .

أنشطة المنظمة فى الاقليم

ان المؤتمر :

" يرجو من أمانة المنظمة عند صياغة الأولويات والبرامج للفترة المالية ١٩٩٠-١٩٩١ ، ان تأخذ فى اعتبارها وأن تعكس على النحو الواجب الآراء التى أعربت عنها البلدان الأعضاء ".

كانت من بين القضايا الرئيسية التى أعربت بصددها البلدان الأعضاء عن آرائها ، قضايا البيئة الخاصة بالتنمية الزراعية ، وتدهور الأراضى ، وازالة الغابات ، والزراعة البعلية ، ودور التكنولوجيا الحيوية فى تنمية المحاصيل والثروة الحيوانية ، ومكافحة الأمراض وادارة الحجر الصحى للحيوانات ، ووضع خطوط توجيهية فى مجال التغذية لدعم التخطيط الزراعى والغذائى ، وصيانة الحياة البرية وادارة المراتع القطرية ، ودور الغابات فى خدمة المجتمعات المحلية ، والتوعية الحرجية والبحوث الحرجية . وقد أخذت فى الاعتبار آراء البلدان الأعضاء على النحو الواجب عند صياغة الأولويات والبرامج المقترحة لادراجها فى برنامج العمل والميزانية للفترة ١٩٩٠-١٩٩١ .

" اقترح أن يدرس المؤتمر فى دوراته المقبلة الأولويات الخاصة بالفترة المالية اللاحقة مباشرة " .

وكما جرت عليه العادة فى الماضى ، سيطلب من البلدان الأعضاء ان تعرب خلال المؤتمر الاقليمى عن آرائها بشأن الأولويات التى ينبغى بحثها بالنسبة للفترة المالية المقبلة وذلك لدى استعراضها لأنشطة المنظمة فى الاقليم .

" اقترح توثيق التعاون الاقليمى فى ادارة مشكلات التربة ، كما رحب باقتراح المنظمة عقد مشاورة خبراء بشأن مشكلات التربة ".

يجرى فى الوقت الحالى التحضير لعقد مشاورة خبراء عن ادارة مشكلات التربة، ومن المتوقع أن تعقد المشاورة فى بانجكوك فى أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٩. وقد صدرت نشرة عن الاستخدام الفعال للأسمدة لنوع محدد من مشكلات التربة وهى الأراضى الحمضية فى المناطق الاستوائية الرطبة المرتفعة. وتتناول نشرة أخرى عن ادارة أنواع محددة من الأراضى ذات المشاكل الخاصة الأساليب المحسنة لاستخدامها فى مناطق الغث الاستوائية .

"اقترح زيادة المساعدات الموجهة الى البلدان المنتجة التقليدية للأرز من أجل استحداث برامج فيها لانتاج القمح وتعزيزها والحرص على توعيتها بالمزايا النسبية لهذا الانتاج" .

لقد بذلت الجهود بالفعل لتعزيز برامج انتاج القمح لاسيما فى فيتنام وتايلند. وانخفض انتاج القمح فى بنغلاديش بسبب هبوط الأسعار.

" اقترح توجيه البحوث وتقديم المزيد من الدعم الانمائى لمحاصيل مثل البقول وبذور الزيت، والمحاصيل التصديرية الثانوية والجذور والدرنات بغية تحسين انتاجها، وأن تتعاون المنظمة تعاونا وثيقا مع المنظمات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة فى الاقليم" .

تم اعداد استراتيجيات اقليمية منسقة للبحوث والأنشطة الانمائية لتطبيقها فى المناطق الايكولوجية الفرعية المختلفة :

- تحسين الانتاج وتخفيض خسائر مابعد الحصاد للفاكهة الاستوائية النادرة ذات القيمة التصديرية العالية المنتجة فى المناطق الرطبة وشبه الرطبة، فى جنوب شرق آسيا ،

- تنمية زراعة الفاكهة التى يسهل نقلها وتسويقها فى المناطق المعتدلة وتنمية زراعة المحاصيل الجوزية فى المناطق الفقيرة المرتفعة أو الجبلية الواقعة فى آسيا ،

- التوسع فى انتاج الفاكهة الاستوائية فى جنوب المحيط الهادى سواء للاستهلاك المحلى أو التصنيع بهدف تحسين نظم التغذية فى تلك البلدان .

تقوم المنظمة فى الوقت الحاضر بتشغيل مشروع اقليمى RAS/82/002 نفذ فى اطار التعاون الفنى فيما بين البلدان النامية لاجراء البحوث وتطوير البقوليات الغذائية والحبوب الخشنة فى المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية فى آسيا. وقد تم اعداد المرحلة الثالثة للمشروع، التى تركز على نقل التكنولوجيا ومناولة المحاصيل الثانوية بعد الحصاد كالبقول وفول الصويا والفول السودانى (ومحاصيل البذور الزيتية الرئيسية) والحبوب الخشنة ووافق برنامج الأمم المتحدة الانمائى مبدئيا على تمويلها. ويجرى تنفيذ مشروع اقليمى عن الجذور والدرنات فى بلدان جزر المحيط الهادى، ومن المتوقع أن يستمر تنفيذه لعدة سنوات قادمة على أقل تقدير. وسوف يستمر عدد كبير من البلدان مثل أندونيسيا والصين فى تلقى الدعم من المنظمة من أجل تكثيف انتاجها من فول الصويا وتنويع استخدامها لهذا المحصول كغذاء .

وقد تعاونت المنظمة تعاونا وثيقا مع مركز التنسيق الاقليمى للبحوث والتطوير فى مجال محاصيل الحبوب، والبقول والدرنات والجذور التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى فى تحليل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لانتاج الحبوب الخشنة والبقول. وقد أسندت المنظمة جزءا من أعمال المشروع الاقليمى الى مركز التنسيق المذكور بمقتضى عقود من الباطن بغية تحليل معوقات الانتاج وتسويق أنواع مختارة من الحبوب البقلية والحبوب الخشنة فى بعض بلدان الاقليم .

" أيد برنامج العمل الذى وضعته المنظمة لتحليل المشكلات التى تعترض انتاج بذور الزيت وتحليل الامكانيات المتاحة لهذا الانتاج، وانشاء شبكة اقليمية لتعزيز التعاون الفنى فيما بين البلدان النامية فى هذا القطاع. وقد طرح اقتراح بانشاء شبكات مماثلة تختص بالقطن والخضروات" .

عقدت مشاورتان للخبراء الاقليميين اختصت احداهما بالقطن والأخرى بالخضروات. وعملا بالتوصيات الصادرة عن المشاورتين، تأسست بالفعل شبكتان اقليميتان للقطن والخضروات فى اطار التعاون الفنى فيما بين البلدان النامية. وقد انضمت الى هاتين الشبكتين أكثر من اثنتى عشرة مؤسسة من كبرى المؤسسات القطرية العاملة فى مجال هذه المحاصيل فى الاقليم. ومن المقرر عقد اجتماع بشأن انتاج القطن المهجن تحت رعاية شبكة القطن. ويجرى توثيق التجارب فى مجال انتاج القطن فى الاجواء الرطبة التى ثبت نجاحها.

وتعتبر الشبكة الاقليمية للخضروات بمثابة محفل لأنشطة التعاون الفنى فيما بين البلدان النامية الجارية فى اطار المشروع الاقليمى المشترك بين برنامج الأمم

المتحدة الانمائى والمنظمة الذى ينفذ فى الاقليم. وقد تم اعداد مشروع اقليمى موسع عن الخضروات يضم غالبية البلدان المنتجة الرئيسية، وهو معروض على برنامج الأمم المحدة الانمائى للموافقة على تمويله. كذلك اعد مشروع عن ادارة المكافحة المتكاملة للآفات التى تصيب الخضروات وقد عرض أيضا على برنامج الأمم المتحدة الانمائى للموافقة على تمويله .

"اقترح ايلاء الاهتمام بدعم تنمية البساتين من كافة جوانبها بما فى ذلك الانتاج، والحصاد، والتصنيع والتسويق".

لقد تلقى تنويع المحاصيل البستانية تشجيعا فى الحيازات الصغيرة والرقع المنزلية لاسيما بهدف النهوض بدور المرأة وبمركزها فى الانتاج الزراعى وتم ذلك بالاتجاه الى البدائل المحصولية التى يمكن ان تدر ايرادات أكبر (مثل زراعة القطن فى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وفيتنام ونيبال وبهوتان، وزراعة التوابل والاعشاب العطرية وغير ذلك فى سرى لانكا واندونيسيا).

"اقترح نشر المعلومات على نطاق أوسع، وتعزيز الطاقات المؤاسسية فى مجال التكنولوجيا البيولوجية".

يتضمن برنامج العمل والميزانية المقترح للفترة المالية ١٩٩٠-١٩٩١ انشاء وظيفة جديدة هى وظيفة مسؤول الصناعات الزراعية ويناط به معالجة الأنشطة الجديدة فى مجال التكنولوجية البيولوجية. وسوف يسمح هذا الاجراء بان تزيد المنظمة من مساعداتها الى البلدان الأعضاء فى الاقليم فى مجال نشر المعلومات وتعزيز الطاقات المؤاسسة على استخدام التكنولوجيا البيولوجية فى الصناعات الغذائية والزراعية ولاسيما فى مجال التخمير. ومن المقرر أن تعقد مشاورة لخبراء اقليميين عن دور التكنولوجيا البيولوجية فى انتاج المحاصيل ووقايتها خلال الفترة المالية ١٩٩٠-١٩٩١. وفى مجال الثروة الحيوانية، ستواصل الشبكة الاقليمية للتكنولوجية البيولوجية تزويد البلدان الأعضاء بالمعلومات عن التكنولوجيات البيولوجية المبتكرة التى تستطيع تطبيقها مباشرة لزيادة الانتاج الحيوانى .

" حث المنظمة على توجيه اهتمام خاص بمشكلات صغار المزارعين عند وضع البرامج وتصميم المشروعات ومنها مشكلات الحصول على عوامل الانتاج والتدريب والمعلومات الخاصة بالأسواق ".

تواصل المنظمة الاهتمام بوجه خاص بمشكلات صغار المزارعين. وتعمل على ادراج هذه المشكلات عند صياغة المشروعات الجديدة المقترحة تحت بند مستقل بعنوان

"اعتبارات خاصة". ويتبع نفس هذا الاسلوب فى المشروعات المشتركة بين المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى. ومن المشروعات التى تتضمن مثل هذه الاعتبارات الخاصة مايلى :

أ) تحسين فرص صغار المزارعين للدخول الى الأسوق بتعزيز الشبكات الأولية الريفية فى البلدان الآسيوية النامية (معروض على اليابان للتمويل)،

ب) النهوض بتخطيط الأمن الغذائى القطرى وتنفيذه فى بلدان جنوب غربى آسيا فى اطار الاعتماد الذاتى الجماعى على النفس،

ج) استيطان العمال الزراعيين المعدمين فى الفلبين (بالتعاون مع المركز الآسيوى للاصلاح الزراعى والتنمية الريفية وهو منظمة غير حكومية).

وبالاضافة الى هذه المشروعات، تواجه مشكلات صغار المزارعين أيضا فى اطار البرنامج العادى، فتشمل الأنشطة المقترحة للفترة ١٩٩٠-١٩٩١ تيسير حصول المزارعين على المدخلات الزراعية، والقروض، وخدمات الارشاد، والتسويق، والأنشطة المولدة للدخل، وغير ذلك .

" حث المنظمة على أن تستمر فى توجيه الأهمية لموضوع ادماج المرأة فى برامج عملها فى المستقبل ".

واصلت المنظمة تكثيف جهودها لدعم ادماج المرأة فى الأنشطة الانمائية فى اقليم آسيا والمحيط الهادى. وقد ووفق على مشروعات جديدة فى هذا المجال فى الصين، ونيبال وفيتنام. وقامت المنظمة - استجابة للطلبات التى وصلتها من حكومات بنغلاديش واندونيسيا وباكستان والفلبين، بايفاد بعثات لصياغة مشروعات الى هذه البلدان. وبالاضافة الى الأنشطة التى مارستها المنظمة على الصعيد القطرى، عقدت أيضا حلقة دراسية عملية على الصعيد الاقليمى فى تايلند اشتركت فيها اندونيسيا وماليزيا والفلبين. وكان الغرض من هذه الحلقة استعراض الجوانب التخطيطية والتنفيذية للبرامج والمشروعات التى تستهدف مساعدة المزارعات فى بلدان رابطة اقطار جنوب شرق آسيا.

وقد أجريت دراستان بشأن حقوق المرأة فى حيازة الأرض فى بلدان آسيا والمحيط الهادى.

وتشير الدراسات الى أن النسب العالية للنساء العاملات فى الارشاد الزراعى هى فى اقليم آسيا والمحيط الهادى لاسيما فى الفلبين وتايلند وسرى لانكا. وتعنى

المنظمة بتجارب بعض بلدان الاقليم لاستعراضها أثناء المشاورة العالمية عن الارشاد الزراعى، ومن أجل الافادة منها فى وضع خطط العمل فى هذا المجال فى المستقبل. وبناء على ذلك، أجرت المنظمة فى ١٩٨٩، دراسات حالة على المرأة العاملة فى الارشاد الزراعى فى كل من الفلبين وتايلند بهدف زيادة مشاركة المرأة فى أنشطة الارشاد. وستصدر المنظمة فى الفترة المالية المقبلة، دليلا لتدريب المرشدين الزراعيين على ادماج المرأة الريفية ضمن العاملين فى أجهزة الارشاد الزراعى.

" أيد مبادرة المنظمة الخاصة بانشاء شبكة الأغذية والتغذية الآسيوية كوسيلة لتعزيز التعاون الفنى فيما بين البلدان النامية فى هذا المجال، واقترح ان تضطلع الشبكة ببعض الأنشطة منها تحديد الاحتياجات من أغذية الطاقة، واعداد خطوط توجيهية لنظم التغذية، وتستخدم المؤاشرات التغذوية والتوعية الغذائية لهذا الغرض ".

تم تنفيذ مشروع فى اطار برنامج التعاون الفنى لانشاء شبكة آسيوية لبلدان جنوب شرق آسيا مقرها الرئيسى فى اندونيسيا لتعزيز نهج التعاون الفنى فيما بين البلدان النامية بتبادل المعلومات والتكنولوجيا بهدف الوقاية من نقص فيتامين أ. ومن المتوقع ان يعقب عقد الحلقة الدراسية العملية الاقليمية فى نيبال فى سبتمبر/أيلول ١٩٨٩، انشاء شبكة من المؤاسسات تعمل على زيادة استغلال المحاصيل الغذائية التقليدية غير المستغلة على نحو كاف. وستعمل كل من الشبكتين بالتعاون الوثيق مع الشبكات الآسيوية المعنية بالتغذية، وتدعمان، أنشطة هذه الشبكات، وقد اضطلع بالفعل بالأنشطة الخاصة بتحديد الاحتياجات من أغذية الطاقة، واعداد الخطوط التوجيهية لنظم التغذية، واستخدمت المؤاشرات والثقافة التغذوية، وستواصل المنظمة دعم بلدان الاقليم فنيا. وقد وضع دليل تفصيلى عن التطبيق العملى لاحتياجات الانسان من الطاقة ومن المقرر نشره خلال الشهور الأخيرة من الفترة المالية الحالية، وسيطبق فى الحلقات الدراسية العملية القطرية لتدريب المخططين الزراعيين التى ستعقد خلال الفترة المالية ١٩٩٠-١٩٩١. كذلك يجرى فى اندونيسيا تنفيذ مشروع يستهدف وضع المؤاشرات التغذوية موضع التجربة الميدانية ((TCP/INS/8954(A) ويجرى النظر فى اقتراح بمشروع ينفذ فى الفلبين لتحديد المجتمعات المحلية والمناطق الجغرافية المعرضة للمخاطر التغذوية بتطبيق مؤاشرات تغذوية مختارة. وفضلا عن ذلك، تم مساعدة المخططين فى فيتنام على استخدام المؤاشرات التغذوية، وسوف يضطلع بمزيد من العمل فى هذا المجال فى نيبال وبنغلاديش ولاوس .

"اقترح أن تقدم المنظمة التوجيه اللازم فى مجال السياسات والمساعدات الفنية لدعم أنشطة التسويق وأنشطة مابعد الحصاد، والأعمال الرامية الى تشجيع الصادرات بهدف تيسير انتقال الاقليم الى عقد التسعينات ".

يجرى فى نطاق برنامج تلافى خسائر مابعد الحصاد تنفيذ ثمانية مشروعات فى الاقليم بتكلفة اجمالية تبلغ ٣ر٥ مليون دولار. وتتعلق معظم مشروعات تشجيع الصادرات بالأرز المعالج بالبخار فى ماينمار وتايلند والفلبين. وتقوم المنظمة وكذلك الرابطة الآسيوية لتسويق الأغذية بدعم السياسات وتقديم المعونة الفنية. وينظر برنامج تلافى خسائر مابعد الحصاد فى الوقت الحالى فى امكانية ربط الشبكة الاقليمية التابعة له والمدعمة من برنامج الأمم المتحدة الانمائى RAS/86/180 والمعنية بالتعاون القطرى فى تكنولوجيا مابعد الحصاد ومراقبة جودة الحبوب الغذائية، بالرابطة الآسيوية لتسويق الأغذية بما يوثق الصلة بين أنشطة التسويق وأنشطة مابعد الحصاد فى الاقليم .

"اقترح تكثيف الجهود الرامية الى تنمية مصايد الأسماك البحرية لاسيما فى مجالات تقدير المخزون الكلى وتحسين ادارة مصايد الأسماك ".

تم التوصل الى اتفاق مع المركز الدولى لادارة موارد الأحياء المائية من أجل اعداد قاعدة بيانات عن الأسماك الاستوائية وبرامج كومبيوترية مشتركة لتقدير المخزون السمكى باستخدام أساليب تم تكييفها لتلائم المخزونات الاستوائية. وبالاضافة الى ذلك، فقد وضعت مجموعة كومبيوترية خاصة من البرامج لتحليل مصايد الأربيان من الناحيتين البيولوجية والاقتصادية باعتبارها من أهم المصايد فى جنوب شرق آسيا شملت المصايد المتعددة الأصناف والبحوث فى تايلند، واندونيسيا، وماليزيا والفلبين. وستعقد هيئة مصايد المحيطين الهندى والهادى ندوة عن الشعب الاصطناعية وأجهزة اجتذاب الأسماك بوصفها من أدوات ادارة الموارد وتعزيز مخزوناتها فى كولومبو بسرى لانكا فى مايو/أيار ١٩٩٠.

"ناشد المنظمة بوصفها الوكالة المنسقة، أن تعجل بتنفيذ خطة العمل الخاصة بالغابات فى اقليم آسيا والمحيط الهادى ".

يجرى العمل بنشاط من أجل تنفيذ خطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية فى اقليم آسيا والمحيط الهادى، وتم اعداد دراسة معنونة " خطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية فى اقليم آسيا والمحيط الهادى " لتنظر فيها هيئة غابات آسيا والمحيط الهادى فى دورتها الرابعة عشرة التى من المقرر عقدها فى ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٩ .

<u>زيادة انتاج الأغذية بما يحقق الكفاية التغذوية فى اقليم آسيا والمحيط الهادى</u>

ان المؤتمر :

"اقترح أن تقدم المنظمة الدعم الفنى الى الحلقات الدراسية العملية التى تعقد على الصعيد القطرى ويشترك فيها المخططون الزراعيون وخبراء التغذية. ويشير الى ضرورة

اضطلاع الشبكة الآسيوية للأغذية والتغذية بتنسيق العمل فى مجال وضع الخطوط التوجيهية الغذائية " .

عقدت فى بعض بلدان الاقليم (الفلبين واندونيسيا) دورات دراسية عملية على المستوى القطرى لتدريب مخطط الزراعة وخبراء التغذية من أجل ادماج الأهداف التغذوية فى خطط التنمية الزراعية والريفية. وعلى ضوء هذه التجارب، استنبطت مجموعة من برامج التدريب لتطبيقها فى بلدان أخرى فى الاقليم، وستفيد هذه البرامج فى الحلقة الدراسية العملية التدريبية التى من المقرر عقدها فى وقت لاحق من السنة الجارية فى بنغلاديش. وستطبع هذه البرامج التدريبية خلال الفترة المالية ١٩٩٠-١٩٩١.

التقدم المحرز فى تنمية الثروة الحيوانية فى الاقليم والمشكلات التى ظهرت

ان الموءتمر :

" اقترح دراسة الاقتراح الذى تقدمت به باكستان بشأن انشاء مركز اقليمى للبحوث والتدريب عن الجاموس ".

احتفظت المنظمة بهذه التوصية قيد الاستعراض بهدف تدبير الموارد الحالية والمتطلبات الأخرى اللازمة لتنفيذها. وستواصل التشاور مع الحكومات المعنية فى هذا الصدد، وسيواصل فى الوقت نفسه تقديم الدعم لتنمية الجاموس من خلال الشبكات الاقليمية القائمة ومركز تنمية الجاموس .

" طلب من المنظمة أن تساعد البلدان فى وضع برامجها من أجل تحسين مواردها الوراثية المحلية المستمدة من سلالات أجنبية مكيفه مع الأوضاع المحلية ".

عقدت فى يونيو/حزيران ١٩٨٩ حلقة دراسية عملية عن تطبيق نظم تربية قطعان أساسية قابلة للاختلاط بالأبقار والجاموس المدر للألبان فى البلدان النامية. وقد استهدف هذا الاجتماع تطبيق أساليب جديدة للانتقاء والتحسين الوراثى لاسيما حيث لا تجرى اختبارات النسل. وقد اشترك فى الحلقة ممثلون عن الصين والهند وباكستان، وسوف يجرى نشر محاضر الجلسات فيما بعد .

وقد وفر التمويل الأساسى والمشورة الفنية بالفعل لتطبيق نظم تربية قطعان أساسية قابلة للاختلاط بهدف تحسين السلالات المحلية من الخنازير فى الصين .

وعقدت فى ماليزيا فى ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٨ حلقة دراسية عملية عن نظم انتاج الثروة الحيوانية وزراعة الأشجار، ومن القضايا التى تناولتها الحلقة التحسين الوراثى لسلالات الأغنام المحلية. وقد تم اعداد اقتراح بمشروع وعرضه على برنامج الأمم المتحدة الانمائى لتحويله. ويجرى اعداد اقتراح بمشروع آخر يستهدف التحسين الوراثى لسلالات الأغنام المحلية فى باكستان وسوف يعرض أيضا على برنامج الأمم المتحدة الانمائى لتمويله.

" طلب من المنظمة ان تعطى أولوية للتكنولوجيا البيولوجية لاسيما بالنسبة لتطبيقاتها على الانتاج الحيوانى وتشخيص الأمراض ومكافحتها" .

تعمل المنظمة على تطبيق التكنولوجيا البيولوجية فى الاقليم فى مجالات الانتاج الحيوانى، وتشخيص الأمراض ومكافحتها عن طريق، (أ) حصر الأنشطة القطرية الجارية والمتعلقة بموارد البحوث وفرصها واحتياجاتها، واتاحة المعلومات بشأنها، (ب) عقد مشاورة خبراء للمتخصصين من الاقليم فى أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٨، (ج) تنفيذ مشروع اقليمى مشترك بين المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى يتعلق بتطبيق التكنولوجيا البيولوجية على الانتاج الحيوانى والصحة الحيوانية. (RAS/89/001) وسوف يستهل هذا المشروع عمله بعقد حلقة دراسية عملية لوضع خطة العمل الاقليمية.

" اقترح أن تقدم المنظمة المساعدات الى البلدان ـ بناء على طلبها ـ لاعداد الدراسات الشاملة وتنظيم الدورات التدريبية القطرية بشأن تسعير المنتجات الحيوانية وسياسات تسويقها" .

لم تتسلم المنظمة بعد طلبات من البلدان الأعضاء للحصول على مساعدتها فى اعداد دراسات شاملة، وفى تنظيم دورات تدريبية قطرية بشأن تسعير المنتجات الحيوانية وسياسات تسويقها، ولا تزال أسعار المنتجات الحيوانية وسياسات تسويقها فى الاقليم قيد الاستعراض فى المنظمة.

" اقترح ان تعزز المنظمة قدرة البلدان الأعضاء على تحسين قواعد البيانات لديها فى قطاع الثروة الحيوانية" .

تواصل المنظمة توفير مساعدتها الفنية للبلدان الأعضاء من أجل تحسين قواعد البيانات فى قطاع الثروة الحيوانية عن طريق دعم الاحصاءات والمسوحات الزراعية، وصياغة مشروعات الاحصاءات الزراعية ودعمها، وادارة مراكز التدريب القطرية. وقد نظمت احداها بالتعاون مع معهد الاحصاء لآسيا والمحيط الهادى فى يوليو/اغسطس

(تموز/آب) ١٩٨٨، وعن طريق عقد اجتماعات هيئة الاحصاءات الزراعية لآسيا والمحيط الهادى، وقد عقد آخر هذه الاجتماعات فى كولومبو بسرى لانكا فى اغسطس /آب ١٩٨٨. وسيصدر دليل فنى عن جمع الاحصاءات عن الثروة الحيوانية فى الفترة المالية ١٩٩٠-١٩٩١ .

الزراعة المختلطة بالغابات كوسيلة للعناية بالأراضى

ان المؤتمر :

" أكد ان للتعاون الفنى فيما بين البلدان النامية دورا رئيسيا فى دعم الزراعة المختلطة بالغابات، وينبغى للمنظمات الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة والمجلس الدولى لبحوث الزراعة المختلطة بالغابات أن تعمل على تيسير عملية تبادل المعرفة والخبرة بشأن الزراعة المختلطة بالغابات بين البلدان النامية ".

اعدت وثيقة تحضيرية عن المساعدات اللازمة للبحوث والتطوير فى مجال نظم الزراعة المختلطة بالغابات فى الاقليم. وسيساهم هذا المشروع فى تبادل المعلومات والخبرات، وتعزيز التدريب المتكيف مع الأوضاع المحلية فى مجال استخدام الأراضى والزراعة المختلطة بالغابات عن طريق تعزيز التعاون الفنى بين ١٣ بلدا عضوا فى شبكة اقليمية من المؤسسات. وستوفر الدراسات الجارية فى نيبال واندونيسيا والفلبين المعلومات عن مشروعات الزراعة المختلطة بالغابات والمراعى التى حققت نجاحا من أجل تسليط الضوء على الامكانيات اللازمة لتخطيط مثل هذه المشروعات وما يعترضها من عوائق. وسوف يتضمن برنامج العمل والميزانية المقترح للفترة المالية ١٩٩٠-١٩٩١، أنشطة تحضيرية من أجل انشاء شبكة اقليمية تختص بالزراعة المختلطة بالغابات .

" اقترح ضرورة أن تدرس المنظمة مسألة تنظيم اجتماع اقليمى بشأن الزراعة المختلطة بالغابات ".

من المقرر أن يعقد المكتب الاقليمى لآسيا والمحيط الهادى اجتماعا اقليميا بشأن الزراعة المختلطة بالغابات فى مدينة بانجكوك . وسوف يجرى اعداد ملخصات المشروعات والمقترحات بها على أساس النتائج والتوصيات التى تسفر عنها مشاورة الخبراء التى من المزمع عقدها فى أواخر سنة ١٩٨٩ .

" اقترح أن تواصل المنظمة اعطاء أولوية متقدمة لتطوير أجهزة الارشاد وأساليبه ".

نشرت مصلحة الغابات فى المنظمة الوثيقة رقم ٨٠ " أساليب الارشاد الحرجى" وهى الوثيقة الثانية فى سلسلة من ثلاث وثائق تتعلق بالارشاد الحرجى. وكانت النشرة

السابقة لها المعنونة " تنظيم الارشاد الحرجى" (الدراسة رقم ٦٦ الصادرة عن مصلحة الغابات فى المنظمة) قد تناولت انشاء وتنظيم أنشطة الارشاد الحرجى، وآخر نشرة صدرت عنها هى الدراسة رقم ٨٥ المعنونة " المناهج الدراسية للارشاد الحرجى" (١٩٨٨) .

المؤتمر الاقليمي السادس عشر لأوروبا

كراكو، بولندا، ٢٣ - ١٩٨٨/٨/٢٦

فيما يلى موجز للاجراءات التى اتخذت بشأن التوصيات الموجهة الى المنظمة .

برنامج عمل المنظمة في الاقليم

ان المؤتمر :

" اقترح ان يظل النظام الأوروبى لشبكات البحوث التعاونية فى مجال الزراعة قيد الاستعراض المستمر بما يسمح له بأن يتطور، وأن يواكب التقدم التكنولوجى والتغيرات التى تطرأ فى الواقع الاقتصادى فى العالم ".

خضعت الهياكل والبرامج والأنشطة التابعة للنظام الأوروبى لشبكات البحوث التعاونية فى مجال الزراعة لاستعراض دورى من جانب اللجنة الاستشارية لشبكات البحوث الأوروبية، ومجلس التنسيق الخاص بكل شبكة، والمكتب الاقليمى لأوروبا وكذلك من جانب بعض البلدان المشاركة، وجرى تكييف النظام وفق الأولويات المقررة .

" أوصى بتركيز الأنشطة فى مجالات الأولوية المختارة فى قطاعات الزراعة، والغابات، ومصايد الأسماك، وأكد الحاجة الى التعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة ومع المنظمات الدولية الأخرى" .

اختيرت الموضوعات التالية كمجالات ذات أولوية فى قطاع الزراعة فى أوروبا: البحوث الخاصة بتحسين المحاصيل فى البيئات غير المواتية تماما، والانتاج الزراعى غير الغذائى، واستخدام الأراضى، والزراعة قليلة المدخلات غير الضارة بالبيئة، والتكنولوجيا المنخفضة التكلفة والموفرة للطاقة، والتنمية الريفية، وحماية البيئة الزراعية. وقد شهدت الفترة المالية ١٩٨٨-١٩٨٩ بدء التعاون فى اجراء البحوث فى مجال انتاج الكتان، والزراعة البيولوجية، والاقتصاد الزراعى والسياسة الزراعية، والبرامج الاجتماعية والاقتصادية .

ونفذت جميع الأنشطة الجديدة بالتعاون مع لجنة المشكلات الزراعية التابعة للجنة الاقتصادية الأوروبية، ومع الهيئات غير الحكومية الدولية المعنية. واتخذ

التعاون شكل مجموعات عمل، وأفرقة دراسة ، أو اجتماعات ومشاورات للخبراء أو غير ذلك من أشكال الأنشطة المشتركة .

" اقترح تقييم الشبكات طبقا للمعايير التى وضعتها اللجنة الاستشارية لشبكات البحوث الأوروبية ، وان تصفى الشبكات التى لم يعد لها جدوى بما يتيح المجال لقيام أنشطة جديدة فى اطار النظام الأوروبى لشبكات البحوث التعاونية فى مجال الزراعة والشبكات التعاونية الأوروبية للطاقة الريفية ".

استعرضت اللجنة الاستشارية لشبكات البحوث الأوروبية فى اجتماعها الأول الذى عقد فى أبريل /نيسان ١٩٨٩ ، كلا من النظام الأوروبى لشبكات البحوث التعاونية فى مجال الزراعة والشبكات التعاونية الأوروبية للطاقة الريفية ، كما تناولت أنشطة شبكة بحوث الزيتون بالتقييم ، وأقرت اللجنة الاستشارية لشبكات البحوث الأوروبية تصفية شبكة الذرة وتخفيض أنشطة الشبكة التعاونية الأوروبية للطاقة الريفية باستثناء الشبكة المختصة بالطاقة الشمسية والشبكة المختصة بالكتلة الحيوية .

" رحب بمبادرة المكتب الاقليمى لأوروبا لتحويل المشروع الخاص بتنمية نظم الطاقة الزراعية المتكاملة الى نشاط معتمد على ذاته تماما " .

خلال النصف الثانى من ١٩٨٨ ، وضعت خطة انمائية تجارية لانشاء شركة دولية مختلطة هى شركة تنمية الطاقة المتجددة ، وقررت المشاورة الفنية السادسة للمشروع الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الانمائى (روما ، ٢٧-١٩٨٩/٢/٢٨) البدء فورا بالترويج للمشروع المذكور بين المستثمرين الصناعيين .

وانشأت الدورة السادسة والعشرون للهيئة الأوروبية للزراعة (بورتو، البرتغال، ٢٣-١٩٨٩/٥/٢٦) لجنة توجيهية لهيئة تنمية الطاقة المتجددة ، كما أقرت الاختصاصات المناطة بهذه اللجنة . وقد قررت ٧ من البلدان (وهى اليونان وفرنسا واسرائيل وايطاليا وبولندا والبرتغال ويوغسلافيا) الاشتراك فى اللجنة التوجيهية اما مباشرة أو بالاشتراك فى المشروعات العامة . وقد أبدت جمهورية ألمانيا الاتحادية والمجر اهتمامها بالاشتراك فى اللجنة التوجيهية ولكنهما لن يكونا - وقت انعقاد اللجنة - فى وضع يسمح لهما بتأييد هيئة تنمية الطاقة المتجددة .

وقد أوصى بأن تجتمع اللجنة التوجيهية فى أقرب فرصة ، وان يدعى الى هذا الاجتماع المركز المعنى بالموارد الصغيرة للطاقة المشترك بين معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى، ونظام المعلومات التكنولوجية النموذجى المشترك بين مركز الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض

التنمية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى، بالاضافة الى دعوة برنامج الأمم المتحدة الانمائى والمنظمة. وقد أيدت ايطاليا وفرنسا بعد ذلك رغبتهما فى ان يشتركا فى ريادة الأعمال التحضيرية لقيام الشركة على أساس التعاون الأوروبى. ومن المقرر عقد اجتماع اللجنة التوجيهية لهيئة تنمية الطاقة المتجدده خلال الأسبوع الأول من نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٨٩ .

" أيد البرامج الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالاقليم تأييدا كاملا، واقترح انشاء شبكة لهذه المجالات " .

ستعقد المشاورة الفنية بشأن بحوث الاقتصاد الزراعى والسياسة الزراعية فى أوروبا فى نيلبورو (بولندا) فى الفترة من ١٦-٢٠ اكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٩. وستضطلع المشاورة بتحليل المشكلات الاقتصادية الأساسية التى تواجه القطاع الزراعى فى أوروبا بغية تحديد البحوث المشتركة اللازمة، واعتماد اللائحة الخاصة بفريق العمل ، واعداد برنامج العمل للفترة ١٩٩٠-١٩٩١. وستناقش المشاورة بعض الموضوعات المختارة الخاصة بالسياسات الزراعية فى أوروبا مثل تكاليف السياسة الزراعية ، والاستثمارات الموجهة للزراعة والجوانب المتعلقة بالتنمية الريفية التى تتناولها السياسات الزراعية .

" أوصى بمواصلة تنفيذ برنامج مكافحة الحمى القلاعية " .

قررت الهيئة الأوروبية لمكافحة الحمى القلاعية فى دورتها الثامنة والعشرين المعقودة فى روما فى مايو/أيار ١٩٨٩ باجماع الآراء أن تواصل الهيئة الأنشطة التى تمارسها، وان تعززها بأنشطة جديدة .

" أعرب عن ارتياحه للأنشطة الحرجية الجارية فى الاقليم، وأكد ضرورة تعزيزها".

استمر التعاون الوثيق جاريا بين لجنة الأخشاب المشتركة بين المنظمة واللجنة الاقتصادية الأوروبية من ناحية وجماعة العمل المخصصة المعنية بتأثير تلوث الهواء على الغابات التابعة لهيئة الغابات الأوروبية من ناحية أخرى. وقد تولت العمل فى هذا الصدد هيئة من الخبراء نشأت عن جماعة العمل الخاصة المعنية بهدف وضع أسس لعقد مقارنات بين الدراسات الاستقصائية الواسعة النطاق عن نمو الأشجار وحجم الأشجار القائمة التى يضطلع بالتنسيق الكامل بينها مركز البحوث الفدرالى للغابات ومنتجات الغابات فى هامبورج بجمهورية ألمانيا الاتحادية . وقدمت مصلحة الغابات بالمنظمة مشورات متخصصة فى الجلسة التى عقدتها الحكومة الالمانية بشأن هذه القضية فى يونيو/حزيران ١٩٨٩. وقد زار مسؤول من المنظمة بولندا بناء على دعوة حكومتها لدعم جهودها فى وضع البرامج وخطط العمل فى هذا المجال.

وتم تنظيم دورة تدريبية عن ادارة حرائق الغابات ومكافحتها لمشتركين من اقليم البحر الأبيض بالتعاون مع المعهد القومى لصيانة الطبيعة فى اسبانيا والمركز الدولى للدراسات الزراعية المتقدمة. وقد اتخذت الاجراءات اللازمة لكى يستمر هذا التعاون كنشاط دائم وان يجرى تنظيمه سنويا. ولا تزال الوقاية من الحرائق ومكافحتها احدى المجالات التىتحظى بالأولوية فى برنامج عمل Silva Mediterranea .

وفى اطار عمل Silva Mediterranea، أولى مزيد من الاهتمام بحفز التعاون الاقليمى فى مجال الوقاية من حرائق الغابات ومكافحتها فى اقليم البحر المتوسط عن طريق دعم شبكات البحوث فى مجال ادارة حرائق الغابات وتدريب المدربين .

وخلال انعقاد الدورة السادسة عشرة للجماعة العاملة المعنية بادارة تجمعات المياه فى الجبال، المنبثقة عن الهيئة الأوروبية للغابات وهى الدورة التى عقدت فى Aix-en-Provence فى يونيو/حزيران ١٩٨٨، عقدت ندوة مشتركة بين المنظمة والاتحاد الدولى لمنظمات البحوث الحرجية عن "تأثير الغابات المحتضرة على ادارة تجمعات المياه ومكافحة السيول وانجراف الجليد" .

<u>ادماج الجوانب البيئية فى السياسات الخاصة بالزراعة والغابات ومصايد الأسماك فى أوروبا</u>

ان المؤتمر :

"اقترح أن تلعب المنظمة دورا ذا أهمية خاصة فى توثيق التعاون من أجل مواجهة المشكلات البيئية بوصفها محفلا تجتمع فيه جميع البلدان المعنية، و

أعرب عن رغبته فى أن تعطى المنظمة أولوية أعلى الى المسائل البيئية التى تعالجها، وأن ينعكس ذلك فى شكل زيادة الاتجاه الى المناهج الكلية والى تعدد التخصصات فى العمل.

دأبت المنظمة على اعطاء أولوية متقدمة الى القضايا البيئية، كما استمرت تتعاون فى العمل مع كافة البلدان الأعضاء لمواجهة جميع القضايا البيئية لاسيما فى مجالات الزراعة القابلة للاستمرار، والمحافظة على التنوع البيولوجى وصيانته، وتقدير الآثار الواقعة على البيئة، وتحقيق التكامل بين البيئة وتخطيط التنمية. وتحظى التنمية القابلة للاستمرار بأولوية بين البرامج التى يضمها برنامج العمل والميزانية المقترح للفترة ١٩٩٠-١٩٩١ .

"اقترح ادراج قضايا البيئة فى جدول أعمال المؤتمر الاقليمى المقبل" .

ستقترح "الجوانب الاجتماعية والاقتصادية فى السياسات البيئية الخاصة بالزراعة فى أوروبا "، موضوع رئيس للدورة السابعة عشرة للمؤتمر الاقليمى لأوروبا (التى ستعقد فى فينيسيا بايطاليا من ٣-٧/ ٤/١٩٩٠).

"اعتمد باجماع الآراء بيانا تناول شؤون الزراعة والبيئة والتعاون، وخلص الى ضرورة تدعيم أنشطة المنظمة فى الاقليم وتوسيع نطاقها بقدر الامكان وفقا للخطوط التى حددها الاعلان".

اتخذت بالفعل عدة خطوات ترمى لتحسين عملية تبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة فيما بين المنظمة واللجنة الاقتصادية لأوروبا وغيرها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية بما يشمل: (١) تنظيم جميع الأنشطة الجديدة فى اقليم أوروبا على نحو مشترك بين المنظمة والمنظمات المعنية (المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ومجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة والمنظمات غير الحكومية المهنية)، (٢) اتفق على أن يشارك رئيس ونائب رئيس لجنة المشكلات الزراعية التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا بانتظام فى الدورات المشتركة بين المنظمة واللجنة الاقتصادية لأوروبا، وكذلك فى اجتماعات اللجنة التنفيذية، وسيدعى رئيس اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للاشتراك فى الدورات السنوية المشتركة بين المجموعة الاقتصادية لأوروبا والسياسات الزراعية المشتركة، (٣) تمت مناقشة المشكلات التى تواجه الاجتماعات المشتركة أو المنفصلة للهيئتين والأوضاع التى تسودها، (٤) أقام المنسقون العلميون فى الشبكات التابعة للنظام الأوروبى لشبكات البحوث التعاونية فى مجال الزراعة وفى مجموعات العمل الأخرى علاقات عمل مع ممثلى المنظمات غير الحكومية فى أوروبا .

المؤتمر الاقليمى العشرون لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى

رسيف، البرازيل، ٢-١٩٨٨/١٠/٧

فيما يلى موجز بالاجراءات التى اتخذت بشأن التوصيات الموجهة الى المنظمة.

أوضاع الأغذية والزراعة وتوقعاتها فى الاقليم

ان المؤتمر :

"طلب من المنظمة تحديث الدراسة الخاصة بالتبغ التى أجرتها سنة ١٩٨٢".

استجابة للطلبات الواردة الى المنظمة من أجل تحديث الدراسة الخاصة بالأهمية الاقتصادية للتبغ (ESC:Misc. 83/1)، شرعت المنظمة فى الأعمال اللازمة لتقدير الأثر الاقتصادى لهذا المحصول فى كل من البلدان النامية والمتقدمة، ولخصت الاستنتاجات فى الوثيقة المعنونة " الأهمية الاقتصادية للتبغ (CCP: 89/17) المؤرخة فبراير/شباط ١٩٨٩، وقدمت الى لجنة مشكلات السلع فى دورتها السابعة والخمسين (١٢-١٩٨٩/٦/١٦) ويجرى وضع اللمسات الأخيرة على الدراسة الكاملة وستنشر عملا بتوصية لجنة مشكلات السلع فى وقت قريب.

امكانيات التنمية الزراعية والريفية فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى

ان المؤتمر :

"اقترح أن توزع الوثائق الأساسية (التقرير الرئيسى والملاحق الخمسة) على نطاق واسع نظرا لحسن اعدادها وللمعلومات القيمة الواردة فيها".

تم توزيع الدراسة الخاصة " بامكانيات التنمية الزراعية والريفية فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى" على نطاق واسع شمل كافة حكومات الاقليم، فضلا عن المؤسسات شبه الاقليمية، والاقليمية والدولية المعنية، والمعاهد والجامعات فى الاقليم، كما شمل أفرادا ومنظمات وجامعات مختارة من خارج الاقليم، وممثلى أجهزة الأمم المتحدة فى الاقليم.

"حث المنظمة على تقديم المساعدات الى البلدان الأعضاء - بناء على طلبها- من أجل صياغة وتنفيذ استراتيجيات التنمية الزراعية والريفية وخططها. وينبغى أن يتم ذلك

بالتعاون مع منظمات حكومية وغير حكومية من المنظمات الأخرى العاملة فى الاقليم، لاسيما المناط بها اختصاصات تماثل تلك التى انيطت بالمنظمة منذ سنتين مضت" .

أوفدت بعثات ميدانية الى نحو عشرة بلدان بغية تعزيز جهودها لادماج سياسات الاقتصاد الكلى وخطوطه التوجيهية الخاصة بخطة العمل الاقليمية فى اجراءات التخطيط الزراعى القطرى ومناهجه. وفى اطار التعاون الفنى فيما بين البلدان النامية، تمت الاستجابة لطلبات من أربعة بلدان لمساعدتها فى صياغة مشروعاتها. ونظم المكتب الاقليمى فى ١٩٨٩ اجتماعين دوليين للمائدة المستديرة بغية متابعة تنفيذ خطة العمل، تناول احدهما التجارب القطرية التى تمت فى اطار الخطة، وتناول الاجتماع الآخر ادماج الخطوط التوجيهية للخطة فى برامج التعليم الزراعى العالى.

وادمجت أهداف خطط العمل الاقليمية وتوصياتها وخطوطها التوجيهية فى دورات التخطيط الزراعى الاقليمية وشبه الاقليمية والقطرية التى نظمها المشروع الاقليمى (GCP/RLA/082/ITA). وادرجت كذلك فى الدورات الدراسية الدولية المتقدمة فى جامعات البرازيل وايطاليا تحت رعاية المشروع .

وتعاقدت المنظمة مع منظمات غير حكومية قطرية فى خمسة من بلدان الاقليم لدراسة وتقديم المشورة بشأن منهجيات التخطيط وأساليبه ذات الصلة بجوانب محددة من الاستراتيجيات والسياسات الموصى بها. وقد شارك فى أنشطة التعاون الفنى فيما بين البلدان النامية، التى تمت فى مجالات التخطيط الزراعى والريفى فنيون، واخصائيون، وموظفون رسميون تابعون لوحدات التخطيط ولمنظمات غير حكومية فى ستة من بلدان الاقليم .

ويجرى فى الوقت الحاضر بذل جهود خاصة وحشد موارد جديدة لتلبية طلبات البلدان الأعضاء فى المجالات المذكورة أعلاه، وقد تم على وجه الخصوص، الاتفاق فى ١٩٨٩ على التعاون مع جامايكا والمكسيك ونيكاراغوا فى اطار مشروعات التعاون الفنى. ومن المتوقع الموافقة على مشروعات أخرى خلال النصف الثانى من ١٩٨٩ فى مجال الاستراتيجيات والسياسات الزراعية بالتعاون مع الأرجنتين وفنزويلا. وأوفدت بعثات ميدانية قصيرة الأجل الى اكوادور والمكسيك (اشترك فيها المعهد الأمريكى للتعاون فى مجال الزراعة) وفنزويلا فى نفس المجالات. وفيما يتعلق بالتنمية الريفية، قدمت المشاورة الحكومية الخامسة لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى بشأن متابعة أعمال المؤتمر العالمى للاصلاح الزراعى والتنمية فى افريقيا (أغسطس/آب ١٩٨٩) المشورة الى حملة الانديز لمواجهة الفقر الريفى واجريت مناقشات مع البلدان، وأوفدت بعثات متابعة رفيعة المستوى ومشتركة بين الوكالات والمؤتمر العالمى

للاصلاح الزراعى والتنمية فى افريقيا الى سوريينام واكوادور فى النصف الثانى من ١٩٨٩. وفى مجال تحليل المشروعات والاستثمار، ستقدم مساعدات الى كولومبيا (خطة التعمير) والأرجنتين (المناطق القاحلة) فى اطار برنامج التعاون الفنى.

"طلب من المدير العام أن يبذل قصارى جهده لتقديم المساعدة الى حكومات الاقليم بناء على طلبها، من أجل وضع المقترحات الواردة فى خطة العمل موضع التنفيذ ".

تحدد أنشطة البرنامج العادى والبرامج الميدانية على ضوء ما احتوته خطة العمل الاقليمية والوثائق الأساسية من أولويات وتوصيات للسياسات. وحيث أن خطة العمل الاقليمية يتسع نطاقها ليشمل كافة الأنشطة الفنية، فينبغى اعتبار برنامج العمل الاقليمى فى المنظمة كمتابعة لخطة العمل الاقليمية. وتتفق معظم البرامج الاقليمية التى تجريها المنظمة وكذلك أنشطة التعاون الفنى والاقتصادى فيما بين البلدان النامية اتفاقا شديدا مع توصيات خطة العمل الاقليمية، وسيجرى تعزيزها وتكييفها لتحقق أهداف خطط العمل القطرية بقدر الامكان.

وقدمت المساعدات الى البلدان الأعضاء من أجل صياغة خططها فى التنمية الزراعية والريفية وفى وضع سياساتها وتصميم المشروعات التى تقدم للمعونة الفنية والمعلومات والمشورات. كذلك ستتعاون المنظمة مع البلدان الأعضاء فى تقدير الآثار الضارة المحتملة بسبب الديون الخارجية واجراءات المواءمة الاقتصادية على الأمن الغذائى والانتاج الزراعى والتجارة، والمناطق الريفية وسكانها، كما ستتعاون فى صياغة برامج ومشروعات لعكس هذا الأثر السلبى.

وقد عرض المدير العام على الحكومات التعاون معها لدعم جهودها من أجل تعبئة المزيد من الموارد من المجتمع الدولى، ومن برامج ثنائية. وقد أوفدت بعثات، ومولت مشروعات فى اطار برنامج التعاون الفنى، ومنحت مساعدات خاصة من أجل تحديد وصياغة مشروعات تمول من موارد داخلية أو دولية، وقد وجه نظر وكالات تابعة للجهات المانحة ومؤسسات المساعدة الفنية الى أهمية زيادة اعتماداتها لدعم خطة العمل الاقليمية.

ونظرا لأهمية وجود جهاز تنسيقى ذى قاعدة عريضة يتابع تنفيذ الاجراءات التى تضطلع بها المنظمة لرصد خطة العمل الاقليمية، فقد انشأ المدير العام فريقا للمهمات اسندت اليه هذه المهام.

"طلب من المنظمة ـ بوصفها الوكالة الفنية المتخصصة فى مجال الأغذية والزراعة تخصيص موارد كافية فى نطاق البرنامج العادى بما يساعد على تعبئة موارد خارجية من المجتمع الدولى تستخدم فى تنفيذ الاقتراحات والتدابير المفصلة فى خطة العمل" .

فى نطاق الموارد المحددة للفترة المالية ١٩٩٠-١٩٩١، رصد اعتماد لتعبئة موارد خارجية من المجتمع الدولى لاستخدامها فى تنفيذ الاقتراحات والتدابير التى حددتها خطة العمل الاقليمية. فمن المتوقع مثلا ان تتجاوز اعتمادات برنامج التعاون الفنى الموجهة لترويج المشروعات الاستثمارية فى بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى نسبتها فى الفترات المالية السابقة. ومن المتوقع بالاضافة الى ذلك أن تواصل المنظمة -من خلال مركز الاستثمار التابع لها- تعبئة الاستثمارات الخارجية والمحلية لدعم التنمية الزراعية والريفية فى بلدان الاقليم فى ضوء الاقتراحات الواردة فى خطة العمل الاقليمية.

وقد اعتمد المكتب الاقليمى لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى والقسم الزراعى المشترك مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى موارد خاصة من أجل تعبئة الموارد الخارجية لدعم خطة العمل الاقليمية. ومن هذه الموارد: (أ)مساعدات موجهة الى البلدان الأعضاء من أجل صياغة المقترحات بالمشروعات، (ب)تأليف فريق مهمات يعنى باعداد المشروعات المقترحة لتعرض على جهات التمويل الخارجية الدولية، (ج)توجيه طلب الى المسؤولين الاقليميين لكى يدرجوا فى تقارير البعثات ملخصات للمشروعات تقنع مصادر التمويل الخارجية بجدواها، (د)تمويل دراسات الحالة بشأن النهوض بالطاقة المؤسسية للحكومات على التنمية القطاعية بما فى ذلك التفاوض من أجل الحصول على مساعدات خارجية، (هـ)تمويل أنشطة المتابعة وتنظيمها لاسيما من خلال اجتماعات المائدة المستديرة والاجتماعات والمشاورات المعقودة على الصعيد الدولى، (و)تمويل التدريب وأنشطة التعاون الفنى فيما بين البلدان النامية فى مجالات الادارة المالية لخطط التنمية الزراعية والريفية ومشروعاتها.

"اقترح أن تكشف المنظمة أنشطتها الخاصة بدعم الصناعات الزراعية فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى" .

تشمل الأنشطة الجارية فى الاقليم: تربية النحل (٤ مشروعات)، وتصنيع الأغذية (٦ مشروعات)، واعداد الصوف (مشروع واحد). وبالاضافة الى ذلك، هناك ثلاثة مشروعات فى مرحلة التخطيط عن الخبز غير المصنوع من القمح .

"اقترح زيادة المعونات الفنية التى تقدمها المنظمة من أجل تحديد وتصميم وصياغة وتنفيذ المشروعات الانمائية الممولة من مؤسسات دولية.

لقد نجح مركز الاستثمار فى مساعدة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى على زيادة طاقاتها على تحديد المشروعات الاستثمارية السليمة وصياغتها وتنفيذها. وبناء على طلب البلدان الأعضاء ومؤسسات التمويل الدولية، ستواصل المنظمة اتاحة مجموعة متنوعة من خدمات الدعم من أجل توليد موارد خارجية ومحلية لاستثمارها فى التنمية الزراعية والريفية فى الاقليم.

"اقترح مواصلة الجهود لكى تدمج فى الاستراتيجيات الانمائية الاعتبارات المستمدة من تحليل العلاقات بين الدولة والقطاع الخاص فضلا عن تحليل دور المشروعات المتعددة الجنسيات".

ارسلت تعليمات فى هذا الصدد الى موظفى المنظمة العاملين فى هذا المجال فى الاقليم. كما يجرى اعداد دراسات خاصة عن العلاقات بين الدولة والقطاع الخاص وعن الدور الجديد للتخطيط الزراعى فى الاقليم (مع التأكيد على اللامركزية واشراك منظمات المزارعين). وفيما يتعلق بدور المشروعات متعددة الجنسيات، فانه يمكن للبلدان النامية المضيفة أن تحسن من نصيبها من الأرباح من خلال تعاملها مع هذه المشروعات. ولهذا الغرض تتلقى البلدان النامية- بناء على طلبها- مساعدات من مركز الشركات متعددة الجنسيات التابع للأمم المتحدة باعتباره الوكالة الرائدة فى هذا المجال والذى تتعاون معه المنظمة تعاونا وثيقا. وفى البلدان المنتجة للموز فى أمريكا الوسطى حيث تنهض الشركات متعددة الجنسيات بدور هام، يعاد النظر باستمرار فى طبيعة العلاقة بين الشركات المتعددة الجنسيات ومنتجى الموز القطريين والحكومات المضيفة فى ضوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتغيرة التى تؤثر على الاطراف المختلفة.

"طلب تنفيذ التوصيات المحددة، والمساعدات الفنية بما يحول دون حدوث خسائر فادحة فى الموارد الوراثية النباتية للاقليم".

فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات المحددة، لعبت المنظمة دورا أساسيا "فى انشاء البرنامج الاقليمى للتعاون وحفظ الأصول الوراثية النباتية" للاقليم، كما تساهم المنظمة فى تحسين حالة الموارد الوراثية الحرجية فى الاقليم من خلال تنفيذها خطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية.

وتساعد المنظمة البلدان الأعضاء فى الاقليم فى مجال حفظ وصيانة مواردها الوارثية النباتية عن طريق: (١)نشر الوعى العام، (٢)تعزيز الطاقات والهياكل القطرية والاقليمية، و(٣)تقديم الدعم اللازم لتنفيذ مشروعات جمع الموارد الوراثية النباتية، وادارتها، وتخزينها، وتقييمها وتوثيقها. وفى هذا المجال

مولت المنظمة من خلال الصندوق الدولى للموارد الوراثية النباتية فى ١٩٨٩، عقد ثلاث دورات تدريبية اقليمية بمستوى الدراسات العليا.

"أوصى بضرورة الاهتمام بتنفيذ برنامج اقليمى لتنمية تربية الأحياء المائية بدعم من المنظمة وذلك فى اطار استراتيجية خطة العمل ".

وتنفيذا لهذه التوصية، نظم مشروع AQUILA الممول من ايطاليا عقد ست دورات تدريبية قطرية، وست دورات تدريبية اقليمية، وسبع حلقات دراسية عملية، و ٢٩ مشروعا بحثيا بالتعاون مع مؤسسات قطرية، و ١٨ من الاستعراضات القطاعية القطرية، كما نشر ووزع ١٤ دراسة، ولا تزال ١٥ دراسة تحت الطبع، وتشترك ستة بلدان فى نظام مراجع البحوث فى مجال تربية الأحياء المائية. وقد مولت هذه الأنشطة من موارد من البرنامج العادى وعن طريق الأعمال التى نهض بها الفريق العامل المعنى بتربية الأحياء المائية التابع لهيئة مصايد الأسماك الداخلية فى أمريكا اللاتينية. كذلك قدمت المنظمة مساعدتها الى الندوة السادسة التى عقدتها رابطة تربية الأحياء المائية فى أمريكا اللاتينية.

أنشطة المنظمة في الاقليم

ان المؤتمر :

"طلب مجددا زيادة مساعدات الطوارئ التى تقدم الى أشد البلدان تضررا باعصار جلبرت".

من أجل احياء واصلاح حالة المحاصيل النقدية فى الحيازات التى يمتلكها صغار المزارعين فى جامايكا والتى تعتبر من أكثر المناطق تضررا باعصار جلبرت، ووفق على مشروع "مساعدات الطوارئ لاصلاح المناطق المنكوبة بالأعاصير" فى ١٩٨٨/١٠/٢٤ واعتمد له مبلغ ٠٠٠ ٢٥ دولار. وقدم ثلاثة أطنان من بذور الخضروات لاعادة غرس حيازات المزارعين.

ونظرا لفداحة الخسائر التى منى بها القطاع الزراعى فى جامايكا، قدمت مساعدات اضافية للاغاثة شملت مدخلات زراعية مطلوبة على نحو ملح لكى يعود الانتاج الزراعى الى حالته الأولى بأسرع مايمكن. وعلى ذلك، ووفق فى ١٩٨٩/١/٦ على مشروع آخر فى اطار برنامج التعاون الفنى هو مشروع احياء الزراعة بعد التعرض لاعصار جلبرت واعتمد لهذا المشروع مبلغ ٠٠٠ ١٥٠ دولار لشراء المواد والامدادات والمعدات الصغيرة اللازمة للزراعة ولوقاية المحاصيل.

وعلى الرغم من ان كوبا، وهايتى، والمكسيك والجمهورية الدومينيكية قد تعرضت لاعصار جلبرت فلم تطلب مساعدة المنظمة.

"أكد الحاجة الملحة لحصول بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى على نصيب أكبر من الموارد التى توزعها المنظمة ومن اعتمادات برنامج الأمم المتحدة الانمائى".

خصص للاقليم نحو ٨ر٥ فى المائة من مجموع الموارد المقدرة فى ميزانية المنظمة خلال الفترة المالية ١٩٨٨-١٩٨٩ أى فى ميزانية البرنامج العادى ومن الموارد من خارج الميزانية على السواء. وقد رفعت هذه النسبة الى ٩ر٦ فى المائة فى برنامج العمل والميزانية المقترح للفترة المالية ١٩٩٠-١٩٩١. وارتفع مستوى الاعتمادات التى رصدت فى اطار برنامج التعاون الفنى لدعم الأنشطة ذات الأولوية فى بلدان الاقليم خلال ١٩٨٨، ومن المتوقع أن يواصل هذا المستوى ارتفاعه خلال الفترة المالية ١٩٩٠-١٩٩١ وفقا للمستوى النهائى لبرنامج العمل والميزانية الذى سيوافق عليه موءتمر المنظمة عند انعقاده فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٨٩. وفيما يتعلق برصد نسبة أكبر من موارد برنامج الأمم المتحدة الانمائى، فقد عرضت هذه القضية على البرنامج وسوف يضعها فى اعتباره عند اعداده البرنامج الخامس الخاص به. بيد أن من الجدير ملاحظة انه خلال الدورة الرابعة الحالية بلغ نصيب بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى من موارد برنامج الأمم المتحدة الانمائى المخصصة للزراعة وللموارد الطبيعية ٣٤ فى المائة مقابل ٣٢ فى المائة خلال الدورة التالية.

"طلب من المكتب الاقليمى أن يواصل - مستعينا بمساعدة البلدان - تحديد واعداد المشروعات الاقليمية وشبه الاقليمية التى من شأنها تلبية الاحتياجات الحالية للاقليم والتوافق مع الأولويات التى حددتها بعض البلدان المتبرعة لضمان تمويلها".

انشأ المكتب الاقليمى فريق المهمات متعدد التخصصات يعنى بتنمية المشروعات الاقليمية ليتولى اعداد الاقتراحات بالمشروعات التى تتفق وأولويات البلدان الأعضاء. وقد وضع فريق المهمات ثلاثة عشر اقتراحا بمشروعات شملت بعض الجوانب من كافة البرامج الرئيسية، بهدف حل المشكلات المشتركة بين معظم البلدان الأعضاء. ويتجاوز التمويل الخارجى اللازم لتنفيذ هذه المشروعات ٢٧ مليون دولار.

وقد دعيت المنظمة الى الاشتراك فى هذه العملية، وقدمت اقتراحات لتدمج فى الخطة الخاصة بالتعاون الاقتصادى لأمريكا الوسطى. وتولى المكتب الاقليمى تحديد واعداد وتقديم ٢٠ اقتراحا بمشروع ادرج ١٩ اقتراحا منها فى قائمة المشروعات الواردة فى الخطة الخاصة. ومن المقرر تنفيذ الخطة بمساعدة برنامج الأمم المتحدة

الانمائى وبالاشتراك مع حكومات بلدان أمريكا الوسطى والبلدان المتبرعة والوكالات المتخصصة. ويقدر مجموع التمويل اللازم لاستكمال ١٩ مشروعا نحو ٢٨ر٥ مليون دولار.

ومن بين الأنشطة التى يجريها المكتب الاقليمى باستمرار، رصد العدد المتزايد من المشروعات الاقليمية وشبه الاقليمية وكذلك مشروعات برنامج التعاون الفنى. ويناقش مع الوحدات المعنية فى المقر الرئيسى تصميمها وأولوياتها وجوانبها الفنية. ويجرى فى الوقت الحاضر النظر فى ثلاثة مشروعات لتمويلها من صناديق ائتمانية، كما تم تحديد واعداد ٨ مشروعات فى نطاق برنامج التعاون الفنى للتشاور بشأنها مستقبلا.

تشجيع الزراعة المختلطة بالغابات من أجل تحسين العناية بالأراضى

ان المؤتمر :

"طلب من المنظمة أن تزيد مساعداتها الى البلدان التى تستحدث نماذج للزراعة المختلطة بالغابات والمراعى بوصفها اكفأ الأساليب لضمان استخدام الموارد الطبيعية على نحو قابل للاستمرار" .

لم يتسن اتخاذ اجراءات جديدة لتنفيذ هذه التوصية بسبب قلة الموارد المتاحة فى ميزانية ١٩٨٨-١٩٨٩. وتحتفظ المنظمة بهذه التوصية قيد الاستعراض بغية تنفيذها خلال الفترة المالية المقبلة.

"أوصى بدعم شبكة التعاون الفنى بشأن الزراعة المختلطة بالغابات بما يمكنها من أداء مهمتها بمزيد من الفعالية، وأوصى أن تقدم المنظمة اقتراحا الى برنامج الأمم المتحدة الانمائى لتنفيذ مشروع اقليمى لتعزيز نظم الزراعة المختلطة بالغابات" .

وعملا بهذه التوصية، تم تعيين خبير استشارى لاستعراض وثيقة المشروع الاقليمى السابق وتحديثها. وسيجرى تنفيذ المشروع الاقليمى المقترح وهو "التدريب والبيانات العملية للزراعة المختلطة بالغابات فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى" من خلال مراكز تنسيق قطرية تابعة للشبكة الاقليمية للتعاون فى مجال الزراعة المختلطة بالغابات، ومن خلال المؤسسات المختلفة العاملة فى دعم هذه المجالات. وتتمثل الأهداف فى حصر النظم التقليدية والحديثة لهذا النوع من الزراعة فى الاقليم، وانشاء نظام للمعلومات عن الزراعة المختلطة بالغابات، وانشاء شبكة من المشروعات النموذجية للبيان العملى، وتنظيم أنشطة تدريبية على المستويات المختلفة لمساعدة البلدان المشتركة فى صياغة وتنفيذ برامج

ومشروعات للزراعة المختلطة بالغابات وتشجيع تبادل المعلومات والخبراء فى هذا المجال.

تمثيل الاقليم فى الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية

ان المؤتمر :

"اقترح أن يكون المكتب الاقليمى التابع للمنظمة قناة فعالة للاتصالات بين ممثلى الاقليم الأعضاء فى الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية من ناحية والبلدان من ناحية أخرى" .

يتعاون المكتب الاقليمى بنشاط مع المقر الرئيسى لتوثيق العلاقات بين مراكز البحوث الزراعية الدولية فى الاقليم وشبكات البحوث الزراعية القطرية. واقترح المكتب الاقليمى - بناء على اقتراح صدر عن المؤتمر- بأن يشارك أعضاء الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية فى اجتماعات اقليمية مختارة تتعلق بالبحوث الزراعية على أن يتأكد من ان البلدان الأعضاء ممثلة فيها تمثيلا كاملا.

يزود المكتب الاقليمى الممثلين باستمرار بالمعلومات والوثائق المتعلقة بأنشطة البحوث الزراعية الجارية فى الاقليم. ويسهل هذا الاجراء نشر المعلومات بين البلدان الأعضاء كما يساعد على التوعية بالنتائج التى تم التوصل اليها خلال مشاركة الممثلين فى الاجتماعات النصف سنوية التى تعقدها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية.

ولدعم الاتصالات بين ممثلى الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية والبلدان الأعضاء فى الاقليم، أيد المكتب الاقليمى أيضا الاقتراح الداعى الى أن يقدم الممثل الذى تنتهى مدة خدمته تقريرا الى المؤتمر الاقليمى عن أنشطة البحوث التى اجريت فى فترة خدمته والنتائج التى توصلت اليها هذه البحوث.

"طلب من المنظمة أن تدرس - بالتشاور مع الممثلين الدائمين للبلدان فى روما- الأساليب التى تطبق مستقبلا لتنظيم المؤتمرات الاقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى بما يكفل لوزراء الزراعة المشاركة بأكبر قدر ممكن من المداولات فى أقصر وقت" .

والمدير العام بصدد اتخاذ تدابير لتنسيق عملية تنظيم المؤتمرات الاقليمية، وسوف يتشاور مع الممثلين الدائمين للبلدان الأعضاء فى روما فى الوقت المناسب.

المؤتمر الاقليمي التاسع عشر لمنظمة الأغذية والزراعة في الشرق الأدنى

مسقط، سلطنة عمان، ١٣-١٧/٣/١٩٨٨

فيما يلى موجز بالاجراءات التى اتخذت بشأن التوصيات الموجهة الى المنظمة .

البيانات القطرية والمناقشة العامة

ان المؤتمر :

"أعرب عن رغبته فى اعادة المكتب الاقليمى للمنظمة فى الشرق الأدنى الى الاقليم لكى يمارس أعماله من داخل الاقليم. لذلك دعا المؤتمر المدير العام أن تدرج هذه المسألة فى جدول أعمال المؤتمر المقبل للمنظمة (الدورة الخامسة والعشرون، ١٩٨٩) لاتخاذ الاجراءات الضرورية بشأنها" .

ادرجت هذه المسألة ، بعد مناقشتها فى الدورة الرابعة والتسعين للمجلس، فى جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والتسعين للمجلس، والدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر المنظمة ، لاتخاذ قرار بشأنها .

البرنامج فى الاقليم

طلب المؤتمر من المنظمة أن :

"تواصل تقديم المشورة بشأن أساليب تحسين ادارة المياه بما فى ذلك التحكم فى الملوحة ومشاكل الصرف" .

واصلت المنظمة تقديم المشورة الى العديد من الحكومات بشأن جوانب السياسات، والجوانب الفنية الخاصة بتخطيط تنمية موارد الأراضى والمياه وادارتها لتحقيق التنمية الزراعية فى الاقليم. وقدمت المشورة بشأن أساليب تحسين ادارة المياه عن طريق عقد الحلقات الدراسية والدورات التدريبية الاقليمية وشبه الاقليمية . وقد بدئ فى مشروع اقليمى لتشجيع معالجة مياه الصرف الصحى واعادة استخدامها فى أغراض الرى، فى قبرص ومصر والأردن فى أوائل عام ١٩٨٨ ، ويجرى كذلك الاعداد لدورة تدريبية شبه اقليمية عن استصلاح الأراضى المتأثرة بالأملاح وادارتها.

سوف تعقد فى روما مشاورة خبراء عن ادارة المياه والأراضى والمحاصيل تعنى باستخدام المياه ذات النوعية الهامشية، فى شهر اكتوبر/تشرين الأول. ويضم جدول أعمال الدورة العاشرة للهيئة الاقليمية للأراضى واستخدام المياه فى الشرق الأدنى التى ستعقد فى عمان، الأردن، فى الفترة من ١٠ الى ١٤ ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٩، العديد من الوثائق المتعلقة بكفاءة استخدام موارد الأرض والمياه فى اقليم الشرق الأدنى.

"تواصل تقديم الدعم للتعاون الاقليمى وشبه الاقليمى والتعاون بين الأقاليم فى تحسين البذور والمحاصيل، والتدريب والاعلام" .

واصلت المنظمة تقديم المساعدات لدعم التعاون الاقليمى وشبه الاقليمى وفيما بين الأقاليم فى مجال التدريب وتحسين البذور والمحاصيل. ويقدم الدعم المالى الى جامعة الملك محمد الخامس فى الرباط، المغرب، لتنظيم "دورة دراسية دولية عن التقدم العلمى فى مجال زراعة الخلايا النباتية والتكنولوجيا الحيوية وذلك لتدريب صغار الاخصائيين فى الاقليم على الأساليب المستحدثة فى مجال التكنولوجيا الحيوية وزراعة الأنسجة. وقدمت كذلك المساعدات الفنية للمزارعين للمساعدة فى تطوير مواد نباتية أكثر صحة وجودة.

وتجرى الأعمال التمهيدية الآن لتنظيم النشاطات التالية : (١)مشاورة خبراء بشأن تطوير البحوث التعاونية وأعمال التنمية فى مجال انتاج الجوز وذلك لمناقشة امكانيات التعاون فى البحوث وصياغة التوصيات الخاصة بالبرامج التعاونية، و(٢)دورة تدريبية عن تحسين حبوب المحاصيل لمساعدة البرامج القطرية على تعزيز قدراتها على اجراء البحوث بشأن محاصيل الحبوب الرئيسية فى الاقليم وانتاجها.

"تواصل التعاون مع المركز الدولى للبحوث الزراعية فى المناطق الجافة (والمركز العربى لدراسات المناطق القاحلة والأراضى الجافة) والمنظمة العربية للتنمية الزراعية فى مجال تنمية البذور" .

وسّعت المنظمة نطاق تعاونها مع كل من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمركز العربى لدراسات المناطق القاحلة والأراضى الجافة، والمركز الدولى للبحوث الزراعية فى المناطق الجافة. وتمت زيارتان الى هذه المراكز لاستكشاف امكانيات القيام بنشاطات مشتركة فى مجال تنمية البذور وتحسين المحاصيل. فمن خلال التعاون مع المركز الدولى للبحوث الزراعية فى المناطق الجافة وحكومة تركيا، نظمت "حلقة دراسية عملية متنقلة عن الحبوب" وذلك بهدف الجمع بين أخصائيى الحبوب للاطلاع على التجربة التركية فى تنمية البذور لانتاج القمح والشعير فى المناطق البعلية ولاسيما فى المرتفعات.

"تواصل تقديم مساعداتها من أجل تشجيع ترشيد استخدام المبيدات بصورة آمنة واتباع وسائل المكافحة المتكاملة" .

وعلى أساس الدراسة القاعدية التى أجراها الاخصائيون الوطنيون فى مصر والأردن والكويت وليبيا والمغرب وسورية وتونس وتركيا، بدأ اجراء دراسة اقليمية عن المكافحة المتكاملة للآفات التى تصيب الخضر المزروعة بأسلوب الزراعة المحمية، وذلك من أجل وضع مشروع قطرى. وقد أعدت وثيقة شاملة عن المشروع القطرى بشأن مكافحة الفيروسات والأمراض شبه الفيروسية وذلك لتقديمها الى برنامج الأمم المتحدة الانمائى. وواصلت المنظمة تقديم مساعدتها فى مختلف مجالات وقاية المحاصيل خلال الفترة المالية .

وكان من الضرورى تأجيل المسح المقرر اجراؤه عن تنفيذ مدونة السلوك عن توزيع المبيدات واستعمالها، الذى يهدف الى مساعدة البلدان الأعضاء فى الاقليم على تنفيذ هذه المدونة وذلك بسبب قلة الاعتمادات.

"تواصل جهودها لانشاء شبكة قطرية من المعاهد الزراعية لتنمية الصناعات الزراعية فى الشرق الأدنى" .

واصلت المنظمة جهودها الرامية الى انشاء الشبكة الاقليمية . وقد دعيت جميع بلدان الشرق الأدنى الى الاشتراك فى هذه الشبكة، غير أنه حتى هذه اللحظة لم يبد من هذه البلدان الستة والعشرين سوى عشرة بلدان رغبتها فى الانضمام الى الشبكة . على حين أشارت خمسة بلدان الا أنها لاترغب فى المشاركة، ولم ترد على الدعوة البلدان الاحدى عشرة الباقية . وكان من المقرر أصلا أن تعقد مشاورة خبراء لمناقشة شروط وظروف انشاء الشبكة خلال عام ١٩٨٦ الا أنها أجلت بسبب نقص الاعتمادات المالية . وتبذل الجهود الآن لعقد مشاورة خبراء فى عام ١٩٩٠ بشأن انشاء هذه الشبكة .

"تواصل دعمها ومساعداتها الى البلدان الأعضاء فى تحسين وتطوير الأراضى العشبية والموارد العلفية الخضراء والجافة" .

على الرغم من نقص الأموال، قدم الدعم المباشر الى أربعة بلدان من البلدان الأعضاء لمساعدتها على تقييم المواد الزراعية المحلية والمجلوبة من أجل تحسين انتاج المراعى واحياء الموارد الطبيعية، وقد نظمت دورة تدريبية لمساعدة المتدربين على تركيز انتباههم على مزايا أساليب الادارة السليمة للمراعى وانتاج الأعلاف. وقدم الدعم الفنى للمشروع القطرى لتنمية المراعى (RAB/84/025) واشتمل ذلك على الجزائر والعراق والأردن والمغرب وسورية وتونس.

"تواصل دعمها لشبكة البحوث والتنمية التعاونية فى اقليم الشرق الأدنى المختصة بالمجترات الصغيرة، والمركز الاقليمى للتدريب على تربية الدواجن وتنميتها فى الشرق الأدنى" .

واصلت المنظمة تقديم الدعم الى شبكة المجترات الصغيرة بما فى ذلك أعمال البحوث والتدريب وتبادل المعلومات. وعقدت حلقة دراسية عملية تابعة لهذه الشبكة بشأن البحوث وعقدت دورة تدريبية اقليمية عن التكاثر. وصدر عنها مطبوعان.

وقد واجه المشروع الاقليمى للانتاج الحيوانى والصحة الحيوانية فى الشرق الأدنى والأوسط مصاعب مالية خطيرة بسبب نقص مساهمات أغلبية البلدان الأعضاء. غير أن نشاطات الصحة الحيوانية فى مجال مرض الحمى القلاعية، ونظم تبادل المعلومات عن الأمراض قد تعززت مؤخرا.

وبدأ المشروع الاقليمى المعان من برنامج الأمم المتحدة الانمائى لاستئصال الطاعون البقرى باقامة وحدة تنسيق له مقرها فى بغداد، العراق. وقدم كذلك الدعم الضرورى الى مركز التدريب على تربية الدواجن وتنميتها فى الشرق الأدنى، فى عمان، الأردن، الذى واصل أعماله التدريبية وتقديم خدماته الاستشارية الى البلدان الأعضاء. ونشرت بعض التقارير الفنية عن تربية الجمال وأبقار اللبن.

"تواصل تقديم الدعم والمشورة الفنية الى رابطة مؤسسات البحوث الزراعية فى اقليمى الشرق الأدنى وشمال افريقيا" .

واصلت المنظمة تقديمها للدعم والمشورة الفنية الى رابطة مؤسسات البحوث الزراعية فى اقليمى الشرق الأدنى وشمال افريقيا، كما تقدم خدمات الأمانة الى هذه الرابطة حتى يتم تشغيلها بصورة كاملة. وسوف يقدم الدعم والمعونة الفنية كذلك الى المؤتمر العام الثالث للرابطة الذى سوف ينعقد فى القاهرة، مصر، من ١٧ الى ١٩٨٩/١٢/٢٠.

"تواصل المنظمة جهودها فى دعم نشاطات التعاون التقنى والاقتصادى فيما بين البلدان النامية، وتعزيز تعاونها مع المؤسسات الاقليمية والدولية مثل المركز العربى لدراسات المناطق القاحلة والأراضى الجافة، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المركز الدولى للبحوث الزراعية فى المناطق الجافة، المعهد الدولى لبحوث المحاصيل فى المناطق الاستوائية شبه القاحلة، والخدمة الدولية للبحوث الزراعية القطرية" .

واصلت المنظمة جهودها لدعم أنشطة التعاون التقنى والتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية. كما تعزز التعاون مع المؤسسات الدولية ووكالة تقديم المعونة على الرغم من قلة الاعتمادات. وتحقق تقدم كبير على المستوى القطرى فى تعزيز البحوث الزراعية القطرية وتطوير شبكة البحوث الزراعية التعاونية فى المناطق ذات الأولوية، كآلية مناسبة لتبادل الخبرات والمعلومات وتعزيز التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية.

وقد حققت المؤسسات الاقليمية المعنية انجازات رئيسية على صعيد تركيز اهتمام البلدان على ضرورة اعطاء أولوية متقدمة للبحوث الزراعية فى خططها وبرامجها الانمائية، والبدء فى تعزيز الروابط المشتركة فيما بين المؤسسات القطرية والاقليمية والدولية المعنية.

ولتحديد برنامج عمل لدعم التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية، عقدت مشاورة خبراء فى روما، فى شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٨، وتركزت مساعدات المنظمة على تنسيق السياسات الزراعية، وعلى الأمن الغذائي شبه الاقليمى والتجارة الزراعية، وادارة الموارد المشتركة والبحوث الزراعية. كما نشر العديد من الدراسات الاقليمية التى تعنى مباشرة بالتعاون التقنى والتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية.

"تواصل جهودها لتشجيع البلدان على المشاركة فى استخدام نظامى أجريس (نظام الاحصاءات الزراعية فى المنظمة) وكاريس (نظام الاعلام عن البحوث الزراعية الجارية)".

ترجمت خطة التصنيف المتبعة فى نظامى أجريس وكاريس، والتى تشتمل على جميع البيانات الى اللغة العربية، كما عولجت البيانات المرجعية فى نظام المعجم الزراعى متعدد اللغات، ووضعت باللغة العربية أيضا. وأعدت وسائل مواد التدريب باللغة العربية، واستمر تدريب بعض الموظفين من أبناء المنطقة فى المركز العربى لأجريس ولكاريس على جمع البيانات وفهرستها، وعلى استخدام النظامين. وبذل الدعم للمشاورة الفنية الثالثة لنظامى أجريس وكاريس العربيين، التى عقدت فى القاهرة، مصر، من ٨ الى ١٩٨٠/١٠/١١.

"تواصل تقديم المساعدات من أجل تعزيز قدرات الاستشعار عن بعد داخل الاقليم".

ومن أجل تحسين عمليات مسح وادارة الموارد الطبيعية فى اقليم الشرق الأدنى، والاسراع فيها، يقدم مركز الاستشعار عن بعد فى المنظمة المعونة الفنية الى ثمانى مشروعات (الجزائر ومصر (٢)، جمهورية ايران الاسلامية ولبنان والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان) ممولة من برنامج الأمم المتحدة

الانمائى (٣)، برنامج التعاون الفنى (٣) وحسابات الأمانة (٢). وتهدف معظم المشروعات الى خلق مستوى من الاكتفاء الذاتى فى تحليل بيانات الاستشعار عن بعد واستخدامها، وذلك عن طريق برنامج يهدف الى تعزيز المؤسسات، ومن ثم يطور القدرات الذاتية للبلدان على الصعيد القطرى. ومن المنتظر تطوير قدرة اقليمية أكبر ومستوى من التعاون أوسع عن طريق انشاء مرفق جديد لتلقى وبث بيانات الأقمار الصناعية، الذى يجرى تركيبه الآن فى المملكة العربية السعودية .

"تواصل تقديم مساعداتها الى البلدان الأعضاء فى مجال التنمية الريفية عن طريق تطوير التعليم الزراعى والتدريب والارشاد الزراعى" .

وجه جزء لابأس به من المساعدة الى البلدان الأعضاء فى مجال التعليم الزراعى، والارشاد الزراعى والتدريب نحو تنظيم الاجتماعات والحلقات العلمية والمشاورات وغيرها، والمشاركة فيها. ونظمت حلقة دراسية عملية قطرية عن تطوير المناهج وتوجيهها نحو التنمية الريفية فى الخرطوم، السودان. وقدمت المساعدات الفنية والمالية، وأعدت وثيقة وتم توزيعها. ونظمت حلقة دراسية عملية أخرى مشابهة فى سورية، ومن المقرر عقد حلقات دراسية عملية فى بلدين آخرين خلال الفترة المالية القادمة. وعقدت حلقات دراسية عملية قطرية عن منهجيات حملات الارشاد الزراعى الاستراتيجية فى الجزائر وتونس.

وأوفدت عشر بعثات خاصة بالرصد والدعم وصياغة المشروعات الى المغرب والمملكة العربية السعودية وسورية وتونس والجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية فى مجالات التعليم والارشاد الزراعى، والتدريب أثناء الخدمة والموضوعات ذات الصلة. وصيغت مشروعات خاصة بالارشاد والتعليم الزراعيين لكل من العراق وباكستان وسورية وتونس والجمهورية العربية اليمنية.

ونفذ عدد من دراسات الحالة عن مناهج الارشاد الزراعى فى اقليم الشرق الأدنى تمهيدا لعقد المشاورة العالمية عن الارشاد الزراعى فى ١٩٨٩.

"تواصل جهودها لضمان استجابة الحكومات الأخرى للاتفاق الخاص بانشاء المركز الاقليمى للاصلاح الزراعى والتنمية الريفية فى الشرق الأدنى" .

واصلت المنظمة بذل الجهود لضمان انضمام الحكومات الأخرى الى المركز الاقليمى. وقد صادقت ستة بلدان أعضاء، حتى الآن، على الاتفاقية. أما الدول الأخرى فى الاقليم، التى دعيت لحضور مؤتمر المفوضين، لانشاء المركز، فلم تنضم بعد الى

الاتفاقية أو لم تصادق عليها. غير أن هذه الدول الأعضاء دعيت لارسال مراقبين للمشاركة فى الدورة الأولى للمجلس الرئاسى التى عقدتها المنظمة فى عمان، الأردن، ٢٨ فبراير/شباط – ٢ مارس/آذار ١٩٨٩، لبدء تشغيل المركز.

"تواصل تقديم دعمها الى اتحاد الائتمان الزراعى الاقليمى للشرق الأدنى وشمال أفريقيا".

واصلت المنظمة تقديم دعمها الفنى الى اتحاد الائتمان الزراعى الاقليمى للشرق الأدنى وشمال افريقيا عن طريق موظف التسويق والائتمان الاقليمى التابع للمنظمة والموجود فى عمان، الأردن، الذى شارك فى الحلقات العلمية والعملية بتقديم الوثائق الفنية عن موضوعات منتقاة. وقدمت المساعدة لصياغة وثيقة مشروع لتمويل برنامج عمل اتحاد الائتمان الزراعى الاقليمى للشرق الأدنى وشمال افريقيا للسنوات الخمس القادمة لعرضه على الصندوق الدولى للتنمية الزراعية والجهات المتبرعة الأخرى.

"تواصل تقديم المساعدات الفنية الى المؤسسات القطرية للأغذية والتغذية فى الاقليم وتشجيع التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية فى مجالات أعمال التدريب الاقليمية والدولية فى هذا المجال".

قدمت المنظمة المساعدة الفنية فى مختلف مجالات الأغذية والتغذية عن طريق تنظيم زيارات الموظفين والبعثات الاستشارية الى مصر والعراق وموريتانيا وباكستان وسورية والجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، والى المؤسسات القطرية العاملة فى مجال الأغذية والتغذية فى الاقليم.

وقد نظم مؤتمر قطرى عن سياسات وبرامج الأغذية والتغذية فى سورية شارك فيه عدد كبير من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية. ذلك أن البرامج والنشاطات القطرية التى تستهدف تعزيز البرامج ذات الصلة بالتغذية و/أو تشجيع الرقابة على الأغذية قد بدأت فى كل من العراق وموريتانيا وباكستان ومصر والعراق وسورية والجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بالتعاون مع المؤسسات القطرية والاقليمية.

وقد نفذت أربع دراسات شبه اقليمية عن الأغذية التقليدية فى الشرق الأوسط، شملت مصر/السودان ودول الخليج وبلدان المغرب وذلك بالتعاون مع مؤسسات منتقاة فى هذه الأقاليم الفرعية.

وقد نظم اجتماع قطرى عن الاشراف التغذوى فى شهر نوفمبر/تشرين الثانى عام ١٩٨٨ شارك فيه اخصائيو التغذية ومخططو الأغذية من ١٢ بلدا فى الاقليم لمناقشة أعمال المراقبة التغذوية والتوصية بخطة عمل ترمى الى تعزيز هذه النشاطات وزيادة التعاون فى هذا المجال فيما بين بلدان الاقليم.

"تواصل تقديم المساعدة الفنية الى البلدان الأعضاء فى مجال تحليل ورصد التخطيط الزراعى والسياسات الزراعية ولاسيما سياسات الأسعار، وأن تواصل جهودها فى تحليل تأثير برامج المواءمة الهيكلية على التنمية الزراعية والريفية فى الاقليم" .

قدمت المنظمة المساعدة الى العديد من البلدان فى مجال تحليل التخطيط الزراعى والسياسات الزراعية، وذلك عن طريق المشروعات الميدانية بصفة خاصة، على سبيل المثال، قبرص وجيبوتى والعراق والأردن وموريتانيا والمغرب والسودان. وأعدت دراسة بعنوان " الاطار الاقتصادى لبرامج المواءمة الزراعية: خيارات لمواجهة حالات العجز وعدم التوازن " عرضت على حلقة دراسية بشأن " المواءمة الهيكلية والزراعة". ويجرى الآن اعداد دراسات حالة قطرية عن (الجزائر، مصر، ليبيا، المغرب، سورية، تونس، وتركيا) وذلك لعرضها على حلقة دراسية عملية اقليمية معنية بالقضايا المختارة فى مجال تحليل السياسات الزراعية فى الشرق الأدنى" وهى ترمى الى الخروج بمجموعة توصيات لحل المشاكل ومساعدة الحكومات فى معالجة القضايا الرئيسية الخاصة بتحليل السياسات الزراعية.

"تواصل المزيد من المساعدات الى البلدان الأعضاء فى انشاء نظم الانذار المبكر القطرية و/أو تعزيزها" .

تقدم المنظمة، من خلال خطة معونات الأمن الغذائى، المساعدة الى أفغانستان من أجل انشاء نظام التوقعات المحصولية والانذار المبكر. وقد أوفدت بعثة لصياغة المشروعات، وأعدت مسودة وثيقة مشروع لايزال ينتظر موافقة برنامج الأمم المتحدة الانمائى عليها. وهناك مشروع لاقامة نظام قطرى للانذار المبكر فى موريتانيا دخل مرحلة التشغيل منذ يناير/كانون الثانى ١٩٨٧.

وقد استكملت النشاطات الميدانية لمشروع خاص باقامة نظام للتنبوءات المحصولية والانذار المبكر فى باكستان، وتجرى الآن أعمال المتابعة داخل اطار الدعم الشامل للخدمات الاحصائية. أما المشروع الخاص بالمساعدة فى تعزيز العنصر الخاص بالاستشعار عن بعد التابع لمصلحة الانذار المبكر فى الصومال، والذى يعمل منذ سبتمبر/أيلول ١٩٨٦، فيقدم الدعم الى وحدة الانذار المبكر من أجل الحصول على، بيانات الاستشعار عن بعد وتفسيرها للاستفادة منها فى التنبوء بحالة المحاصيل.

"تعزز نشاطات التدريب الاقليمية وترتيبات انشاء شبكة تضم المؤسسات المتخصصة وذلك عن طريق توفير مناهج التدريب، ومواد التدريس ومجموعات الكمبيوتر المتكاملة" .

استمرت جهود المنظمة من أجل النهوض ببرامج التدريب القطرية فى مجال التخطيط الزراعى وتحليل المشروعات، لاسيما تلك البرامج التى تنفذ بالتعاون مع المؤسسات الاقليمية والقطرية فى الاقليم، مثل مركز البحوث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب فى البلدان الاسلامية فى (أنقرة) ومعهد التخطيط القومى فى (مصر) والمعهد العربى للتخطيط فى (الكويت).

وقدمت المساعدات الى معاهد التدريب من أجل تنظيم نشاطاتها، وذلك بتوفير المدربين وتوزيع مواد التدريب الى غير ذلك . وفى الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ نظم مايزيد على ١٥ حلقة دراسية عملية/ علمية فى مجال تحليل السياسات على المستويين القطرى والاقليمى، باستخدام البرنامج المجهز بالكمبيوتر لدى المنظمة المسمى "برنامج تحليل البيانات والمحاكاة" والنظام الكمبيوترى لمساعدات التخطيط الزراعى والسكانى"، ومن المقرر عقد دورة تدريبية رائدة فى مجال تحليل السياسات يحضرها المشتركون من مختلف معاهد التدريب فى الاقليم وذلك فى أواخر عام ١٩٨٩ فى القاهرة، مصر.

"تواصل دعمها لشبكة الأراضى القاحلة، واحياء الغابات ومكافحة التصحر فى الشرق الأدنى، وتواصل مساعداتها الى البلدان فى مجال ادارة تجمعات المياه، والتشجير وانتاج حطب الوقود، وتثبيت الكثبان الرملية وصيانة موارد الغابات وادارتها" .

واصلت المنظمة دعمها لشبكة الأراضى القاحلة واحياء الغابات ومكافحة التصحر فى الشرق الأدنى فى اطار المشروع الاقليمى RAB/86/034 الذى يحمل عنوان "وضع خرائط الكثبان الرملية وتثبيتها وتشجيرها"- وقد صدرت دراسة تجميعية اقليمية عن زراعة الكثبان بغطاء نباتى، كما صدر تقرير عن أحدث التطورات فى مجال أساليب تثبيت الكثبان الرملية والتشجير وترجم الى العربية.

وقد وضع مشروع مشترك بين البلدان عن تثبيت الكثبان الرملية والتشجير خاص بالاتحاد المغاربى لتمويله من برنامج الأمم المتحدة الانمائى وهو فى طور الاعداد النهائى لتنفيذه. وقد بدأ العمل فى صياغة مشروعين شبه اقليميين، أحدهما لاقليم شبه الجزيرة العربية والآخر لبلدان الشرق الأدنى.

ففى مجال ادارة مستجمعات المياه، قدمت التوجيهات الخاصة بذلك الى حكومات ايران والمغرب وباكستان والجمهورية العربية اليمنية لتحديد وصياغة مشروعات محددة خاصة بالادارة المتكاملة لمستجمعات المياه فى المناطق الجبلية. ونشرت

المنظمة ثلاثة أدلة عن الصيانة هى : "تصميم الطرق وشقها فى المناطق الحساسة لمستجمعات المياه"، و"تدابير تلافى الانهيارات الأرضية، و" تدابير وطرق معالجة المنحدرات ".

وفى مجال التشجير ومكافحة التصحر، استكملت ثلاثة مطبوعات هى: "غابات المناطق القاحلة – دليل ميدانى للفنيين "، "دور الغابات فى مكافحة التصحر"، و"دليل مرجعى ميدانى ومذكرات فنية عن تدريب المدربين على تثبيت الكثبان الرملية والتشجير". كما يشير دليل مرجعى عن الغابات والتغذية يستعرض كل ما كتب عن العلاقة بين الموارد الحرجية والأمن الغذائى. وقطع العمل بشأن المؤشرات التغذوية المستخدمة فى تصميم المشروعات الحرجية وتنفيذها شوطا كبيرا وهناك خطوط توجيهية بشأن هذا الموضوع فى طريقها الى الصدور.

انتقال العمالة داخل اقليم الشرق الأدنى والتنمية الزراعية فيه :

طلب المؤتمر من المنظمة أن :

"تساعد البلدان الأعضاء فى صياغة خطط العمالة الزراعية القطرية مع مراعاة حركة تنقلها بين مناطق الاقليم" .

قدمت المساعدة، بناء على طلب البلد، الى السودان فى مجال تقييم حجم العمالة المتوافرة، والاحتياجات منها، وتأثير تنقل هذه العمالة على توافر المهارات اللازمة لتحليل التخطيط الزراعى والسياسات الزراعية. وقدمت المساعدة أيضا الى العراق والأردن فى موضوع مماثل. ويجرى الآن بحث ميدانى بالتعاون مع الباحثين القطريين بشأن الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجموعات الرعوية المتضررة من الجفاف، وميلها نحو الابتعاد عن حياة الرعى بحثا عن فرص بديلة لكسب العيش .

"تتعاون مع الوكالات الدولية والاقليمية والقطرية المعنية فى جمع معلومات وبيانات سوق العمل الزراعى، وتوزيعها، وفى اجراء دراسات الحالة المتعمقة ذات الصلة عن نقلة اليد العاملة، وذلك لمساعدة البلدان الأعضاء فى تحسين أداء وتسيير أسواق العمل لديها" .

تعاونت المنظمة مع الوكالات الدولية والاقليمية والقطرية المعنية فى اعداد تقديرات واسقاطات عالمية للسكان العاملين فى الزراعة (الأيدى العاملة فى الزراعة). وطالما نفذ هذا العمل من خلال التعاون الوثيق مع مكتب الاحصاء فى منظمة العمل الدولية، وهى الجهة المسؤولة داخل منظومة الأمم المتحدة، عن جمع ونشر المعلومات والبيانات الخاصة بسوق العمل الزراعى.

وقد أجريت دراسة حالة متعمقة عن "قضايا مختارة فى تحليل السياسات الزراعية" فى الجزائر، مصر، ليبيا، المغرب، سورية، تونس وتركيا التى تعنى الى جانب أمور أخرى بتحسين أداء أسواق العمل فى كل بلد. ويجرى الآن تنفيذ سلسلة من الدراسات عن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لنظام "الحمى" التقليدى لادارة الأراضى القاحلة مع التركيز على حيازة الأراضى، الحصول على الموارد، والهجرة واشتغال مختلف الفئات الاجتماعية فى مجتمع الرعى، فى الأردن والمملكة العربية السعودية وسورية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

"تواصل تقديم المشورة بشأن السياسات الزراعية السليمة لضمان مساهمة الهجرة والتحويلات الخارجية فى تشجيع التنمية الزراعية".

واصلت المنظمة تقديم المشورة بشأن السياسات الزراعية الى بلدان الاقليم لضمان استثمار التحويلات الخارجية التى يبعث بها المهاجرون فى انشاء البنيات الأساسية القادرة على تشجيع التنمية الزراعية. وقد جرى تحليل العمالة والهجرة بناء على توصية المشاورة الحكومية عن متابعة المؤتمر العالمى للاصلاح الزراعى والتنمية الريفية التى عقدت فى الرباط، المغرب، فى يوليو/تموز ١٩٨٩.

"تقدم المشورة الى المصارف الزراعية والمؤسسات المالية بشأن تنظيم خطط وبرامج الائتمان والادخار الريفيين، مما يوفر الحوافز للاستثمار فى الزراعة والتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل لشراء مستلزمات الزراعة والتكنولوجيا الزراعية المناسبة".

قدمت المنظمة، من خلال التعاون الوثيق مع اتحاد الائتمان الزراعى الاقليمى للشرق الأدنى وشمال أفريقيا، الدعم الى المصارف الزراعية والمؤسسات المالية الأخرى فى الاقليم. وقدمت المشورة بشأن التخطيط الزراعى والسياسات الزراعية فى اطار المشروعات الميدانية الى قبرص والعراق والأردن والمملكة العربية السعودية والسودان اشتملت على بعض الأعمال التحليلية بشأن هذه التوصيات، ولاسيما توفير الحوافز للاستثمار فى الزراعة والتوسع فى التسهيلات الائتمانية للحصول على المستلزمات الزراعية وتشجيع المدخرات الريفية.

"تساعد البلدان الأعضاء فى وضع وتطوير البرامج التى تساعد المهاجرين العائدين على الاشتغال بالنشاطات الزراعية المنتجة وذلك باستغلال تحويلاتهم الخارجية".

ساعدت المنظمة البلدان الأعضاء فى وضع برامجها الانمائية التى ترمى الى تشجيع النشاطات الانتاجية عن طريق استغلال التحويلات الخارجية للمهاجرين فى الاستثمارات الزراعية وذلك بهدف تشجيع عودة هؤلاء المهاجرين الى بلدهم الأصلى.

"تواصل بذل جهودها لمساعدة البلدان الأعضاء فى تشجيع ادماج المرأة فى برامج التنمية الزراعية " .

واصلت المنظمة مساعدة الحكومات الأعضاء فى الاقليم على تعزيز جهودها القطرية من أجل الوصول الى المرأة الريفية ومساعدتها بصورة أكثر فعالية .

وقد أعدت وثيقة عن المرأة الريفية والظروف الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة فى الشرق الأدنى وعرضت على اجتماع مائدة مستديرة لمتابعة أعمال المؤتمر العالمى للاصلاح الزراعى والتنمية الريفية عقد فى عمان، الأردن، فى مايو/أيار ١٩٨٩. وقد بذلت الجهود من أجل اعادة توجيه البرامج الخاصة بالمرأة فى المناهج التقليدية للاقتصاد المنزلى الى برامج التنمية الزراعية والريفية السائدة. وقد أعدت وثيقتان خاصتان بالسياسات كدعم للجهود القطرية المبذولة للنهوض بدور المرأة فى التنمية أو المساعدات التى تقدم الى مختلف المؤسسات القطرية.

وبدأ اعداد الدراسات عن الهجرة والدور المتغير للمرأة فى الانتاج الزراعى فى جيبوتى وموريتانيا والصومال والسودان، وسوف تناقش هذه الدراسات فى حلقة دراسية عملية شبه اقليمية سوف تعقد فى الصومال.

ونشرت وثيقة خاصة بالسياسات تعالج دور المرأة فى قطاع الغابات تحمل عنوان "استعادة التوازن : المرأة والموارد الحرجية " ويجرى اتباعها بدليل مرجعى حول كيفية ادماج مصالح المرأة فى المشروعات الحرجية. وترجم شريط مصور عن دور المرأة فى قطاع الغابات فى السودان الى اللغة العربية وحول الى فيلم فيديو. وقد وضع على أساس سلسلة دراسات الحالة لدور المرأة فى قطاع الغابات التى يجرى اعدادها.

"تواصل دعم التنمية المحلية وتطويع التقنيات الزراعية المحسنة مع الظروف المحلية ولاسيما فى ادخال زراعة المحاصيل المعمرة ضمن مختلف الفترات المحصولية، وذلك للتغلب على حالات نقص الأيدى العاملة وتتفق مع "الطابع الموسمى" ومع أعمار وجنس المهاجرين العائدين" .

يجرى تقديم المساعدات الفنية لنشاطات التعاون الاقتصادى والفنى فيما بين البلدان النامية فى الاقليم، وذلك من أجل تطوير المناهج الاقليمية وتلك الخاصة بكل بلد على حدة من أجل صياغة خطط واستراتيجيات الأيدى العاملة المتعلقة بهذه المسألة المعقدة. ويقدم الدعم الآن لتطويع وتطوير التقنيات التى تنسجم مع الظروف المحلية والتى يمكن أن توفر الفرص الضرورية للاستثمارات الزراعية والنمو الزراعى.

وقد عقد فى عمان، الأردن، ١٤ - ١٩٨٩/٥/١٨ اجتماع دائرة مستديرة للخبراء فى مجال التنمية الريفية فى الشرق الأدنى حضره عدد كبير من الخبراء وممثلين المنظمات الأعضاء فى الأمم المتحدة . نوقشت فيه أربع وثائق معلومات أساسية عن موضوعات مهمة ذات أولوية فى الاقليم، من بينها وثيقة بعنوان: "الهجرة من الريف وتأثيرها على الانتاج الزراعى والتنمية الريفية فى الشرق الأدنى" وركزت على مختلف التوصيات التى صدرت عن مؤتمر المنظمة الاقليمى التاسع عشر للشرق الأدنى.

"تساعد البلدان الأعضاء فى تنظيم وتنفيذ برامج التدريب لرفع مستوى المهارات اللازمة لانتقال الأيدى العاملة داخل الاقليم وللوفاء باحتياجات التكيف للمهاجرين العائدين" .

عقدت المنظمة العديد من الدورات التدريبية القطرية والاقليمية بهدف تحسين المهارات اللازمة لاعداد مشروعات وبرامج الاستثمار الزراعى. وسوف يخدم النهوض بقدرات البلدان الأعضاء فى هذا المجال المهاجرين العائدين فى توجيه قراراتهم الاستثمارية " .

الطاقة فى خدمة التنمية الريفية والزراعية فى اقليم الشرق الأدنى

طلب المؤتمر من المنظمة أن تعمل على :

"تشجيع برامج التدريب العملى القطرية لصانعى السياسات، والاقتصاديين والمهندسين فى مجال التحليل الاقتصادى للاحتياجات من الطاقة فى القطاعين الزراعى والريفى" .

نظرا لنقص الاعتمادات، لم تنفذ برامج التدريب الاقليمية لصانعى السياسات، والاقتصاديين والمهندسين لتقدير الاحتياجات من الطاقة للقطاعين الزراعى والريفى على النحو المطلوب. وسوف يجرى تشجيع برامج التدريب الاقليمية هذه خلال الفترة المالية ١٩٩٠-١٩٩١ فى حدود الامكانيات المتاحة .

"تشجيع ادراج الاحتياجات من الطاقة فى الريف فى الخطط الزراعية، ومراعاتها عند ادخال التقنيات المجربة فى مجال الطاقة الجديدة والمتجددة فى الزراعة، وفى التدريب فى المجالات ذات الصلة" .

حال نقص الموارد دون البدء فى الدراسات القطرية المقررة عن ادراج احتياجات الريف من الطاقة فى الخطط الزراعية، وفى تطوير واستخدام تقنيات الطاقة فى الزراعة والمناطق الريفية على أساس الاستخدام السليم لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة . وسوف تبدأ هذه الدراسات القطرية خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ .

"تشجيع استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة فى الأعمال التعاونية لتصنيع المنتجات الزراعية على الصعيدين الاقليمى وشبه الاقليمى من خلال الشبكة الاقليمية للمعاهد القطرية المعنية بتنمية الصناعات الزراعية فى الشرق الأدنى التابعة للمنظمة" .

لم يلب هذا الطلب نظرا لعدم انشاء الشبكة الاقليمية حتى الآن، وذلك على الرغم من جميع الجهود التى بذلتها المنظمة فى هذا السبيل. الا أن المنظمة واصلت تقديم مساعداتها للبلدان الأعضاء فى الاقليم لتشجيع استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة فى قطاع الصناعات الزراعية.

وقدمت المساعدة - عن طريق مشروع ممول من برنامج التعاون الفنى - فى مجال استخدام الطاقة الشمسية فى أغراض الطهى وصناعة الخبز، الى الاتحاد النسائى الوطنى فى جيبوتى. وقد أدخل هذا المشروع، للمرة الأولى، الى الاقليم استخدام الطاقة الشمسية فى الطهى وصناعة الخبز ودلل عمليا على أن هذه التكنولوجيا البسيطة يمكنها فعلا أن تقلل من الطاقة المستوردة، ومن ازالة الغابات. ونظمت حلقة دراسية متنقلة مدعمة بالبيانات العملية عن انشاء واستخدام أجهزة الطهى بالطاقة الشمسية وذلك فى مصر والصومال والسودان والجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بمناسبة الاحتفال بيوم الأغذية العالمى.

"تساعد البلدان الأعضاء فى اجراء عملية تقييم تفصيلية لموارد الطاقة واستخدامها فى المناطق الريفية لتوفير قاعدة بيانات ملائمة لتخطيط الطاقة على المستويين الريفى والزراعى" .

لم ينفذ برنامج المنظمة الرامى الى مساعدة البلدان الأعضاء فى اقليم الشرق الأدنى فى اجراء تقييم تفصيلى لموارد الطاقة واستخدامها فى المناطق الريفية، تنفيذا كاملا نظرا لنقص الموارد. الا أن نشاطات تقييم وتخطيط الطاقة فى الريف خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ سوف تبدأ عن طريق الاستفادة من خبرات الأقاليم الأخرى.

"تواصل مساعدة البلدان الأعضاء فى تعزيز نشاطاتها التعاونية على المستويين الاقليمى وشبه الاقليمى عن طريق تشجيع شبكات التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية ونشاطاته" .

واصلت المنظمة تقديم المساعدة الى البلدان الأعضاء فى الاقليم لتعزيز نشاطاتها التعاونية على المستويين الاقليمى وشبه الاقليمى. وفى هذا الصدد، فان الجهود سوف تبذل خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ لتوثيق التعاون مع برامج الطاقة التابعة للجنة

الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، كما ستقدم المساعدة الى البلدان الأعضاء لتعزيز الجهود التى تبذلها من أجل تعزيز نشاطات التعاون، بما فى ذلك التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية على المستوى الاقليمى وشبه الاقليمى.

تنمية مصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية

طلب المؤتمر من المنظمة أن تعمل على :

"تقديم المشورة الى البلدان الأعضاء بشأن تحديد أماكن الصيد وجدوى مشروعات تربية الأحياء المائية فى الاقليم" .

قدمت المشورة بشأن تحديد أماكن الصيد وجدوى مشروعات تربية الأحياء المائية فى ليبيا. ونظرا الى أن تربية الأحياء المائية تمثل أولوية برامجية فى برنامج العمل والميزانية المقترح للفترة ١٩٩٠-١٩٩١، فان المساعدات سوف تزداد فى هذا المجال خلال الفترة المالية القادمة.

"دعم البلدان الأعضاء فى اعداد الخطط القطرية لتنمية وادارة مصايد الأسماك الداخلية، وتربية الأحياء المائية وتربية الأصناف وفيرة الغلة بصفة خاصة مثل الاربيان والقاروس البحرى" .

قدمت المساعدات الفنية والدعم اما عن طريق البعثات التى توفدها المنظمة الى البلدان، أو الزيارات التى يقوم بها الخبراء القطريون فى مجال مصايد الأسماك، أو مباشرة عن طريق المشروعات الموجودة فى الميدان المعنية بهذا الموضوع. وحددت بعض المشروعات القطرية لتربية الأسماك فى كل من أفغانستان وليبيا وتركيا والمملكة العربية السعودية، والتى تساعد هذه البلدان فى تطوير التكنولوجيا المحلية، وتدريب الموظفين القطريين فى التخطيط من أجل تطوير طرق تربية الأسماك واجتذاب الاستثمارات الى هذا القطاع الفرعى.

"تحديد واعداد المشروعات القطرية وشبه القطرية لتنفيذها بهدف تعزيز التعاون فيما بين البلدان الأعضاء، وتطوير البحوث الخاصة بمصايد الأسماك وتيسير نقل التكنولوجيا فى مجال تربية الأحياء المائية" .

يجرى الآن تنفيذ مشروعين اقليميين رئيسيين لتربية الأحياء المائية فى منطقة البحر المتوسط هما (AQUAMED و MEDRAP)، وسوف يساعد هذان المشروعان التابعان لبرنامج (تربية الأحياء المائية فى اقليم البحر المتوسط وبرنامج تربية الأحياء المائية فى البحر المتوسط) اللذان يمولهما برنامج الأمم المتحدة الانمائى

وايطاليا على التوالى، البلدان الأعضاء فى تعزيز التعاون فى مجال بحوث تربية الأحياء المائية والتدريب والاعلام والتكنولوجيا والتخطيط الخاصة بذلك.

"دعم الجهود المبذولة لانشاء شبكة اقليمية لمعاهد البحوث القطرية لتنمية المصايد وتربية الأحياء المائية" .

يتمثل الهدف طويل الأجل للمشروعين الاقليميين فى انشاء الشبكة الاقليمية المذكورة أعلاه. ومن المقرر انشاء مركزين اقليميين فرعيين بواسطة "برنامج تربية الأحياء المائية فى اقليم البحر المتوسط" فى مصر والجزائر لتحقيق هذا الغرض ولخدمة منطقتى شرق وغرب البحر المتوسط على التوالى.

"تواصل تقديم دعمها لانشاء ترتيب شبه اقليمى للبلدان الواقعة على البحر الأحمر والمطلة على خليج عدن داخل اطار هيئة مصايد أسماك المحيط الهندى" .

واصلت المنظمة تقديم الدعم لانشاء مثل هذا الترتيب شبه الاقليمى. وخلال الدورة الثامنة عشرة للجنة مصايد الأسماك، التى عقدت فى مدينة روما فى شهر أبريل/نيسان ١٩٨٩، أعرب العديد من البلدان عن رغبته فى تحقيق هذا الترتيب شبه الاقليمى. وسوف تناقش هذه المسألة بمزيد من التفصيل خلال دورة هيئة مصايد أسماك المحيط الهندى فى سيشيل، اكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٩. وسوف تتابع المنظمة هذه المسألة.

"تواصل المنظمة تقديم أحدث المعلومات الخاصة بأسواق الأسماك عن طريق شبكة جلوبفيش ومشروعات انفوسمك" .

ويقدم هذان المشروعان المساعدة الضرورية الى بلدان الاقليم. وشجعت التجارة فى الأسماك فيما بين هذه البلدان، وبينها وبين الجهات الرئيسية المستوردة/المصدرة، للأسماك. أما الاستمرار فى تقديم مثل هذه الخدمات فسوف يعتمد على توافر الأموال.

"ادخال أنشطة التدريب الشامل للموظفين القطريين فى مختلف ميادين مصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية عند صياغة وتنفيذ المشروعات والبرامج الرامية لتنمية هذا القطاع" .

طالما شكلت الجوانب التدريبية فى تنمية مصايد الأسماك قضية رئيسية فى مشروعات مصايد الأسماك التى تنفذها المنظمة ولاسيما عقب المؤتمر العالمى لتنمية مصايد

الأسماك وادارتها التابع للمنظمة فى عام ١٩٨٤. تشدد المشروعات الجديدة التى تتخذها المنظمة وتضعها، بصفة خاصة، على هذا الجانب من التنمية.

تمثيل الاقليم فى الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية

طلب المؤتمر من المنظمة أن :

"تواصل وتزيد جهودها لضمان التمثيل الفعال للاقليم فى الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية لتيسير موافاة البلدان الأعضاء بما يجرى داخل الجماعة".

تواصل المنظمة جهودها الرامية الى ضمان التمثيل المؤثر للاقليم فى الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، ولتيسير ابلاغ البلدان الأعضاء بالوقائع. ونظرا الى أن كبار المسؤولين الحكوميين الذين تعينهم الحكومات لايمكنهم دائما حضور اجتماعات الجماعة بسبب ارتباطاتهم الأخرى، فان المنظمة تدرس الطرق البديلة التى ينبغى اتباعها تحقيقا لهذا الغرض. وتوزع تقارير الوقائع على البلدان الأعضاء عن طريق المكتب الاقليمى بمجرد تلقى الممثلين لها.

"تسعى الى تضمين الوثيقة الخاصة بالتمثيل الاقليمى لدى الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية بيانا عن حالة تطوير البحوث والتكنولوجيا فى الاقليم".

تشتمل الوثيقة الخاصة بالتمثيل الاقليمى فى الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية بيانا عن حالة تطوير البحوث والتكنولوجيا فى الاقليم.

موعد انعقاد المؤتمر الاقليمى العشرين للمنظمة في الشرق الأدنى ومكان انعقاده

"طلب المؤتمر من المدير العام للمنظمة أن يأخذ بعين الاعتبار الدعوة الكريمة التى قدمتها حكومة تونس لعقد الدورة العشرين لمؤتمر المنظمة فى الشرق الأدنى فى مدينة تونس".

يعرب المدير العام عن تقديره لهذه الدعوة الكريمة، وسوف يعقد المؤتمر الاقليمى العشرون للمنظمة فى الشرق الأدنى فى مدينة تونس، العاصمة خلال الفترة ١٢ - ١٩٩٠/٣/١٦.